الأمم المتحدة

A/56/PV.58

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٥٨**
الاثنين، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٢٩ من جدول الأعمال

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

تقرير الأمين العام (A/56/326)

رسالة موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من الأمين العام (A/56/422)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه في رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة، يطلب الممثل الدائم لأيسلندا لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر تشرين الثاني/نوفمبر، إلى الجمعية العامة أن تستمع في جلسة عامة إلى بيان يلقيه المراقب عن سويسرا في المناقشة بشأن البند ٢٩ من جدول الأعمال، المعنون ''متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية''.

وبالنظر إلى الأهمية المعقودة على المسألة قيد النظر، يقترح أن تبت الجمعية العامة في ذلك الطلب. هل لي أن أعتبر أنه لا يوجد أي اعتراض على الاقتراح بشأن الاستماع إلى بيان يلقيه المراقب عن سويسرا في المناقشة بشأن البند ٢٩ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أدعو ممثلي الدول الأعضاء للإدلاء ببياناتهم بشأن البند المدرج في جدول الأعمال، أود أن أسترعي انتباههم بإيجاز إلى خلفية هذا البند.

كما نعرف جميعا، فإن قمة الألفية التاريخية التي انعقدت في العام الماضي أصدرت إعلان الألفية، وكمتابعة لذلك، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٦٢/٥٥، الذي يطلب إلى الأمين العام، من بين آخرين، أن يقوم بإعداد ''دليل تفصيلي'' طويل المدى من أجل تنفيذ إعلان الألفية. ومعروض علينا الدليل التفصيلي الذي أعده الأمين العام، في الوثيقة A/56/356.

وأود في هذا الصدد أن أشكر الأمين العام ومستشاره الخاص، السيد مايكل دويل، على إعداد هذا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-64454 (A)
0164454

التقرير الشامل في الوقت المناسب كيما يتسنى لنا دراسته. وأعتقد أن الدليل التفصيلي لا يوفر لنا مسحا مفيدا للأنشطة الجارية للأمم المتحدة فحسب، بل أنه يرسي أسسا ومؤشرات راسخة يمكن لنا وفقا لها أن نمضي قدما في تنفيذ إعلان الألفية في السنوات المقبلة.

وبما أن دورة الجمعية العامة هذه هي الأولى التي تعقد بعد جمعية الألفية التي انعقدت في السنة الماضية، فإن المهمة الماثلة أمامنا تقتضي التحلي بالشعور بالمسؤولية مجددا، وخاصة في تنفيذ إعلان الألفية. ونحن بحاجة إلى الحفاظ على الإرادة السياسية والزخم الذي تولد بعد قمة الألفية واتباع نهج شامل ومتوازن في تنفيذ الإعلان ومتابعته.

لقد حدد إعلان الألفية مسار مستقبل الأمم المتحدة في العهد الجديد. ويغطي هذا الإعلان النطاق الكامل للمجالات التي تضطلع فيها الأمم المتحدة بدور في خدمة السلام والرخاء للبشرية. وهكذا، فإن تنفيذه لا يمكن أن يكون ناجعا إلا من خلال مشاركة وتعاون جميع الأطراف في العلاقات الدولية، بما في ذلك الدول، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية، والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

من هذه الزاوية، أود أن أذكر ممثلي الدول الأعضاء بالتوقعات الكبيرة التي يعقدها الكثير من المراقبين في جميع أنحاء العالم، وكذلك نحن هنا في الأمم المتحدة على مناقشتنا اليوم.

بعد هذه الكلمة، أود الآن أن أدعو المتكلمين المدرجة أسماؤهم في القائمة إلى الإدلاء ببياناتهم.

السيد فيدوتوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد أكدت قمة الألفية ثقة المجتمع الدولي بأن الأمم المتحدة وميثاقها ما زالا يشكلان أساسا سليما لتشكيل عالم مستقر وينعم بالرخاء.

وإننا نرحب بخطة الأمين العام لتنفيذ إعلان الألفية الهادفة إلى تعزيز الأمم المتحدة باعتبارها آلية مركزية للتنظيم الجماعي للعلاقات الدولية في سياق العولمة. ونرى أن من المهم أن تعبر هذه الخطة عن فهم الحاجة إلى وضع استراتيجية شاملة للمجتمع الدولي بغية حل المشاكل الملحة لعالمنا اليوم. ونؤيد مشروع القرار الذي أعده رئيس الجمعية العامة والذي ينشئ آلية لاستعراض الجهود الرامية إلى تنفيذ النتائج التي تمخضت عنها محافل الألفية.

لقد كان الأمين العام محقا عندما أكد على القضايا المتعلقة بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين. إن إيجاد حل ناجع لهذه القضايا، مع قيام الأمم المتحدة بالدور الرائد في هذا الشأن، أضحى شرطا أساسيا لتطوير مستمر ومتوازن للنظام الدولي لخدمة مصالح الدول كافة.

وبدون إنهاء التهديدات المشتركة في مجال الأمن، وبدون ضمان الاستقرار الاستراتيجي في مفهومه الشامل، فإنه من المستحيل تهيئة ظروف مؤاتية لحل المشاكل الأخرى الملحة بنفس الدرجة في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية الديناميكية وغير التمييزية، والقضاء على الفقر وحماية حقوق الإنسان والبيئة.

واليوم، من الواضح للجميع أن الإرهاب والتطرف السياسي والديني اللذين يغذيانه هما أسوأ أعداء المجتمع الدولي. وما فتئت روسيا تدعم الجهود النشطة الرامية لمكافحة أي مظهر من مظاهر الإرهاب والتطرف على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وإننا لا ندخر وسعا، بما في ذلك داخل روسيا ذاتها، لضمان التنفيذ الكامل لقرارات مكافحة الإرهاب الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص قرارا المجلس ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٧٧ (٢٠٠١)، اللذان يهيئان فرصا واسعة لتعبئة جهود المجتمع الدولي للتصدي لهذا الخطر.

ويتجلى أحد الاتجاهات القوية في سبيل توحيد الجهود للتصدي للإرهاب في أنشطة التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب. وروسيا من بين المشاركين المسؤولين في هذا التحالف.

إن التحالف الذي أنشئ بحيث تقوم فيه الأمم المتحدة بدور تعزيزي وتنسيقي يرتكز على أساس صلب في القانون الدولي يكتسي أهمية أساسية.

إن مكافحة الإرهاب على نحو مشترك بدأت تسفر عن نتائج أولية، على سبيل المثال، في أفغانستان. والمهم أن نعزز معا نجاح العملية العسكرية المناهضة للإرهاب عن طريق التعجيل في عملية التوصل إلى تسوية سياسية للصراع الأفغاني برعاية الأمم المتحدة. ذلك هو هدف قرار مجلس الأمن ١٣٧٨ (٢٠٠١) الذي اتخذ مؤخرا بالإجماع.

والمهمات الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية التي تواجهها الأمم المتحدة تقتضي دوما جهودا مشتركة تبذلها الدول الأعضاء والأطراف الأخرى في العلاقات الدولية، بما في ذلك القطاع الخاص وممثلو المجتمع المدني. ولا يزال يتعين القيام بعمل كثير للقضاء على الفقر وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وتلتزم روسيا التزاما راسخا بتحقيق الهدف النبيل المتمثل في القضاء على الفقر في العالم. ونحن نقدم قدر استطاعتنا إسهاما ملموسا وعمليا لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إلغاء الديون الكبيرة المترتبة على أفقر البلدان في العالم.

وتزمع روسيا مواصلة اتخاذ خطوات عملية لدعم مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب والأمراض المعدية الخطيرة الأخرى، وذلك على سبيل المثال من خلال تقديم المساعدة إلى الصندوق العالمي الذي أنشئ بخصوص الفيروس والإيدز.

إن روسيا ارتكازا على أكبر قدر من التعاون في إطار الأمم المتحدة، ستواصل بنشاط تنفيذ قرارات مؤتمر قمة الألفية كي يتسنى أن تكون مكسبا حقيقيا للمجتمع الدولي.

السيد بيشنوي (الهند) (تكلم بالانكليزية): نشكر الأمين العام على الدليل التفصيلي الشامل الوارد في تقريره (A/56/326) بشأن تنفيذ إعلان الألفية. فذلك التقرير يوفر تحليلا مرضيا عن حالة مختلف الأهداف التي تم الاتفاق عليها قبل عام، ويوجز عددا كبيرا ومجموعة واسعة من الخطوات التي يمكن اتخاذها. ولا يسع الأمين العام أن يفعل أكثر من ذلك. فإعلان الألفية لا يمكن تنفيذه إلا على أيدي الدول الأعضاء.

إن إعلان الألفية يعترف بالمسؤولية الجماعية الملقاة على عاتق المجتمع الدولي، ويحدد الأهداف الرئيسية في ستة مجالات واسعة. ومما يتصف بأهمية خاصة بالنسبة لأغلبية أعضاء الجمعية العامة ما يعرف الآن بالأهداف الإنمائية للألفية. فهي ليست أهدافا جديدة وضعها مؤتمر قمة الألفية. إنها أهداف استُمدت من المؤتمرات العالمية التي انعقدت في التسعينات. ولقد وفر مؤتمر القمة فرصة نستغلها معا من أجل إعادة تأكيد التزامنا المشترك بتحقيق تلك الأهداف.

ونحن نتفق مع الأمين العام على أن المطلوب الآن لم يعد وضع المزيد من خطط العمل. فلقد تم القيام بذلك فعلا في المؤتمرات العالمية. وإنما المطلوب الآن، حسب ما ذكر، هو الانتقال من مرحلة الالتزامات إلى مرحلة التنفيذ. إلا أن ذلك لا يمكن أن يحدث ولا يمكن تحقيق أي هدف من الأهداف الإنمائية للألفية، ما لم يتم توفير موارد إضافية كبيرة. ويلاحظ الأمين العام أن هناك التزاما خاصا على أوفر البلدان حظا، وأن الدول الأغنى من غيرها يجب أن تفي بوعودها. وهو يقول

”ويجب أن تدرك البلدان التي تتقاعس عن الوفاء بهذه الالتزامات أنها تتقاعس أيضا في مسؤوليتها، التي اعترفت بها رسميا بشأن ’دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على المستوى العالمي‘“. (A/56/326، الفقرة ١٠)

ونضيف قائلين إن الذين لا يحترمون التزاماتهم عليهم أن يدركوا أنهم لا يحترمون أيضا تعددية الأطراف، وأنهم يخرجون على شرعيتها، وأنهم يبددون الثقة التي أولتهم إياها البلدان النامية.

إن الأرقام تساعد على الفهم. فالهدف الإنمائي للألفية يتمثل في خفض نسبة الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. وتقرير الفقر في الأرياف لعام ٢٠٠١ الذي أصدره الصندوق الدولي للتنمية الزراعية يجد أن الهدف لن يتحقق. فتحقيق ذلك الهدف يقتضي خروج ٣٠ مليون نسمة سنويا من حالة الفقر المدقع. إلا أن ذلك، لا يستطيع أن يفعله سوى ١٠ ملايين نسمة. هذه نتيجة سبقت الهجمات الإرهابية التي نفذت في ١١ أيلول/سبتمبر. فتلك الهجمات، حسبما يتوقع البنك الدولي، ستفضي إلى جر ١٠ ملايين نسمة إلى ما دون خط الفقر المدقع المتمثل في دولار واحد يوميا. وبعبارة أخرى، فإن التحرك صوب تحقيق الهدف الإنمائي للألفية ليس غير مرض فحسب، بل أنه لا يوجد في الحقيقة تحرك على الإطلاق.

إن إعلان الألفية يناشد البلدان الصناعية أن تكون أكثر سخاء في تقديم المساعدة الإنسانية. ذلك لم يحصل. والغريب أن الدليل التفصيلي، يوصي النظر في اتخاذ خطوات لجعل برامج المساعدات أكثر كفاءة بوصف ذلك استراتيجية. ذلك أمر غريب. فالطريق إلى الأمام قد حددها بوضوح الفريق الرفيع المستوى المعني بالتمويل من أجل التنمية – أي فريق زيديللو. ولقد ترجم ذلك إلى مبلغ إضافي قدره ٥٠ بليون دولار سنويا. والاستراتيجية الوحيدة المطلوبة الآن تتمثل في نجاح المؤتمر الدولي المقبل المعني بالتمويل من أجل التنمية. ومن شأن نجاحه أن يعني أن المؤتمر يوافق على اتخاذ تدابير معينة من شأنها أن تكفل التمويل المستقر والقابل للتنبؤ به من أجل التنمية ومن أجل القضاء على الفقر. ومن شأن نجاحه أن يسهم في تحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الأخرى أيضا، التي تتراوح بين الأهداف المتعلقة بالتخفيف من حدة آثار الكوارث الطبيعية، والأهداف المتعلقة بتحقيق السلم والأمن. ومثلما قلنا مرارا، فإن الفقر المدفع وانعدام التنمية الاقتصادية يشكلان أهم عاملين لتأجيج الصراعات. ولما كان نصف سكان العالم تقريبا يعيشون على أقل من دولارين يوميا، فإننا لا نملك ما يحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي أو الوئام.

إن أحد الأهداف الإنمائية الذي أحرز النجاح ولو كان نجاحا محدودا جدا، هو الهدف المتعلق بتشجيع صناعة الأدوية على صنع الأدوية الضرورية التي تكون متوفرة على نطاق أوسع ويستطيع أن يشتريها جميع الذين يحتاجون إليها في البلدان النامية. فشركات صناعة الأدوية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشري، وافقوا، كما نعلم، على خفض تكلفة هذه الأدوية بنسبة تتراوح بين ٨٥ في المائة و ٩٠ في المائة في بعض البلدان. ويمكن للهند أن تدعي حقا تحقيق ذلك الإنجاز. والأمم المتحدة ما فتئت تبحث هذه المسألة مع شركات صنع الأدوية الرائدة في العالم لعدة سنوات. إلا أنه لم يسفر عن ذلك أية نتيجة. وبقي الحال على ما هو عليه إلى أن برزت أسماء الشركات التي تصنع الأدوية الرديفة على الصفحات الأولى للجرائد في جميع أنحاء العالم، ومكنّت من إنقاذ ملايين الأرواح، فقررت الشركات المتعددة الجنسيات أن تتخلى عن بعض أرباحها. ويسرنا أن الإعلان الوزاري الذي أصدرته منظمة التجارة العالمية بشأن الاتفاق على الجوانب التجارية وحقوق الملكية الفكرية والصحة العامة

بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر قدّم تماما الصحة العامة على براءات الاختراع. ومشاكل الصحة العامة اتسع نطاقها أيضا لتشمل تلك المشاكل الناجمة عن الفيروس/الإيدز، والسل، والملاريا، والأوبئة الأخرى. أما النجاح الذي أحرز فيدل بوضوح على أن الاستراتيجية التي يجب أن نعتمدها للتحرك قدما لا يمكن أن تبنى على أي توقع بالغيرية من الشركات المتعددة الجنسيات. فلا يمكنها أن تبنى إلا على تأكيد الحق في توفير الأدوية الضرورية التي يُقدر على شرائها.

ولقد وضعنا لأنفسنا هدف كفالة أن تتوفر مكاسب التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، للجميع. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة الأمين العام على إنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي ستعقد جلستها الافتتاحية غدا بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر. فالتجربة الهندية تؤكد الدور الذي يمكن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تضطلع به في تعزيز التنمية. وسجلت صناعة تكنولوجيا المعلومات في الهند معدلا سنويا مضاعفا للنمو تجاوز ٤٢ في المائة في السنوات الخمس الماضية. وإسهامها في صادراتنا العالمية يساوي ١٤ في المائة؛ ويتوقع أن يرتفع إلى ٣٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٨. ونؤيد مخلصين استراتيجية التحرك قدما عن طريق دعم تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات المؤسسية. وستكون الهند شريكا فاعلا في تلك التجربة.

ولقد حدد إعلان الألفية ''تلبية احتياجات أفريقيا الخاصة'' كأحد المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى التزامنا الجماعي. ونؤيد الاستراتيجيات التي تم تحديدها في المخطط التفصيلي الذي أعده الأمين العام. بيد أننا نعتقد اعتقادا جازما بأنه ليس هناك حاجة إلى تكرار ما ذُكر. وإن أفريقيا تعلم مشاكلها أكثر من أي جهة أخرى. وهي أيضا تعلم الحلول، التي صاغتها بكل وضوح على مر السنين، ومؤخرا في المبادرة الأفريقية الجديدة، التي أعيدت تسميتها حاليا إلى الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا. ولا يمكن أن تكون استراتيجيتنا من أجل المضي قُدما صفقة مفروضة من المانحين. فإن ما تحتاج إليه أفريقيا، وما يتعين على المجتمع الدولي القيام به في تنفيذ إعلان الألفية، هو دعم أفريقيا في الحلول التي اختارتها لنفسها.

وقد صممنا في إعلان الألفية على اتخاذ إجراءات منسقة ضد الإرهاب الدولي. وقد جعلتنا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المريرة ندرك ضرورة التعجيل في هذه الإجراءات. كما جعلتنا ندرك أن الإرهاب هو ظاهرة دولية حقا وأنه لا يمكن التصدي له إلا بصورة جماعية. ويوفر قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) إطارا للإجراءات الجماعية والفردية. وينبغي أن تشمل الاستراتيجية اللازمة للمضي قُدما التنفيذ الكامل للالتزامات الدائمة التي يفرضها القرار على جميع الدول الأعضاء. وإن التعجيل بإبرام اتفاقية دولية تتعلق بالإرهاب سيكون أيضا بمثابة خطوة نحو الوفاء بتعهداتنا في إعلان الألفية.

وقد التزمنا أيضا بالسعي من أجل القضاء على أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، والإبقاء على جميع الخيارات مفتوحة لبلوغ هذا الهدف. وفي رأينا لا بد أن يظل هذا الهدف أولويتنا العليا. وتحتاج استراتيجياتنا إلى أن تكون غير تمييزية وتتسم بالشفافية، وأن يكون النهج الذي نتبعه متعدد الأطراف حقا ويتسم بالشمول، إذا أردنا أن نخرج من ظلال الضعف والخوف إلى نور الثقة والأمل.

ولقد صممنا في إعلان الألفية، كخطوة أولى، على أن ننظر في إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد طرق التخلص من الخطر النووي. وإن الهند بوصفها من الدول المسؤولة الحائزة للأسلحة النووية قدمت إلى اللجنة الأولى منذ أسبوعين – كما سبق لها أن فعلت خلال الدورات الأربع

الماضية للجمعية العامة – مشروع قرار بشأن هذا الموضوع، يحدد الاستراتيجية اللازمة للمضي قُدما.

وقد صممنا أيضا على اتخاذ إجراءات منسقة من أجل وضع حد للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وإن برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الذي عقد في تموز/يوليه الماضي لم يَرق إلى مستوى توقعاتنا. بيد أنه يحتاج إلى تنفيذ عاجل وكامل كخطوة أولى في عملية متعددة الأطراف. وتتمثل الاستراتيجية اللازمة للمضي قُدما في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل التي لا تزال معلّقة، ولا سيما تزويد العناصر التي لا تتمتع بصفة الدولة بالأسلحة.

وقد برز حفظ السلام بوصفه أهم مجالات عمل الأمم المتحدة وأكثرها وضوحا. ولذلك، فقد صممنا منذ عام على تزويد الأمم المتحدة بالموارد والأدوات التي تحتاج إليها من أجل القيام بهذه المهمة بصورة فعالة. وقد تم ذلك. وقد اتفقنا أيضا في إعلان الألفية بالإضافة إلى ذلك، على النظر بسرعة في توصيات الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولقد قمنا بذلك، لأننا كنا نعلم أن المشاكل المستوطنة التي تعصف بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لايمكن حلّها من خلال مجرد حقن موارد إضافية. وإن خبرة الهند التي تمتد حوالي خمسة عقود في ٣٥ عملية من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي يبلغ تعدادها ٥٤ عملية، قد قادتنا إلى استنتاج مفاده أنه ينبغي لنا أن نستفيد من دروس الصومال وسيراليون، إذا كان يتعين إصلاح حفظ السلام. والدرس الرئيسي هنا هو أن من الجوهري إقامة شراكة حقيقية وذات مغزى بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة. وقد قمنا في المنتدى المناسب بتوضيح كيفية تطوير هذه الشراكة والآلية التي يمكن من خلالها تنفيذ هذه الشراكة.

وقد صممنا في إعلان الألفية، أن نكثف جهودنا من أجل إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه. ونحن نعلم، حتى في الوقت الذي ينهي فيه الفريق العامل المفتوح باب العضوية ثماني سنوات من العمل، أن هناك حاجة إلى المواظبة لا أن نشعر بخيبة الأمل إزاء التقدم البطيء الذي تحقق حتى الآن. ولكن علينا أن نضع في اعتبارنا، أن شرعية ومصداقية القرارات التي يتخذها مجلس الأمن كانت وستظل محل شك إذا لم نجعل المجلس أكثر تمثيلا للعضوية الأوسع.

في الوقت الضيق المخصص لكل وفد من الوفود، ليس بالإمكان التطرق إلا إلى بعض المسائل التي تحتاج إلى بحث في هذه المناقشة. أما المسائل التي أبرزتُها اليوم فهي في رأينا، من بين المسائل التي تستحق أن تنظر فيها الجمعية بأسرع ما يمكن. بيد أنه يتعين عليّ أن أضيف أن الهند سوف تشارك مشاركة بنّاءة في تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في إعلان الألفية.

السيد بعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أتوجه بالشكر إلى الأمانة العامة للجودة العالية التي اتسمت بها الوثائق المعروضة علينا اليوم ونحن ننظر في متابعة نتائج قمة الألفية.

بيد أن وفدي يشعر بالدهشة لعدم حضور الأمين أو أي ممثل له لهذه الجلسة لعرض هذه الوثائق الهامة جدا أو للاستماع إلى تعليقاتنا. وإني آمل بأن يمنحنا الأمين العام، في غضون هذا اليوم، المجاملة المتمثلة في تمثيله في هذه القاعة.

إن تقرير الأمين العام، مثل توصيات الشبكة الرفيعة المستوى المعنية بالسياسات المتعلقة بعمالة الشباب، تعتبر بالنسبة إلينا مصدرا قيِّما جدا للمعلومات والأفكار المتعلقة بما ينبغي عمله للحفاظ على الروح التي سادت في قمة

الألفية وإضفاء جوهر على القرارات التي انبثقت عن ذلك الاجتماع.

إن ما ينبثق مباشرة عن تقرير الأمين العام وما يتصادف بشكل رائع مع القرار ١٦٢/٥٥ نصا وروحا، هو ضرورة اعتماد نهج متكامل ومنسق وشامل ومتوازن، والاستفادة من الهياكل والآليات الموجودة من أجل تنفيذ إعلان الألفية.

ولذلك، فإننا نشجع الأمين العام على مواصلة توفير التنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة للمساعدة على تنفيذ الإعلان والتوصل، ضمن إطار لجنة التنسيق الإدارية، إلى الوسائل الابتكارية اللازمة لتعزيز التعاون والتنسيق على صعيد منظومة الأمم المتحدة بأسرها.

ويود وفدي أن يؤكد مرة أخرى اهتمامه بشكل خاص بالتقييم الدوري للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية. وهذه العملية التي يتعين أن تجري، عملا بأحكام القرار١٦٢/٥٥، كل سنة وكل خمس سنوات، ستجعل من الممكن لا مجرد تقييم النتائج المحرزة فحسب، وإنما الإحاطة علما بأي ثغرة في تنفيذ الإعلان وتحديد الاستراتيجيات اللازمة لمعالجتها.

إن المخطط التفصيلي لتنفيذ إعلان الألفية الوارد في تقرير الأمين العام، الذي يصف الحالة الراهنة ويوفر مبادئ توجيهية استراتيجية ونقاط مرجعية من أجل تنفيذ الإعلان، يتفق على ما يبدو مع رأينا بشأن المسائل التي تشير بوضوح وبشكل خاص إلى النهج التي نحتاج إلى اتباعها من أجل بلوغ الأهداف المحددة في إعلان الألفية.

ويقترح المخطط التفصيلي اتباع استراتيجية على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي من أجل بلوغ الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية في عدد من الميادين وهي: السلام والأمن ونزع السلاح؛ والتنمية والقضاء على الفقر؛ وحماية البيئة؛ وحقوق الإنسان؛ وحماية فئات المستضعفين؛ والاحتياجات التي تنفرد بها أفريقيا؛ وتعزيز منظومة الأمم المتحدة.

ومن الواضح أن تقريرا مفصّلا، كوثيقة الدليل التفصيلي هذه التي وضعها الأمين العام، يتطلب من المجموعات الإقليمية أن تجري مزيدا من الدراسات والمشاورات المتعمقة تنظر من خلالها – ضمن جملة أمور – في مشروع القرار الذي أعده رئيس الجمعية العامة، والذي لم نحصل على نسخة منه إلا يوم الجمعة ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر من خلال رئيسي لجنة التنسيق المشتركة لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧.

وتجري لجنة التنسيق المشتركة مشاورات يوم الأربعاء ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر لدراسة مشروع القرار الذي تفضلتم، السيد الرئيس، بتقديمه إلينا. وهذه المشاورات ضرورية وتجري في وقت ملائم جدا، لأن مصاعب وضع جدول زمني لبنود جدول الأعمال والتعطيل الذي أصاب تنظيم أعمالنا جعلا مناقشة هذا البند من جدول الأعمال يأتي فور الانتهاء من المناقشة العامة، التي استنفدت كل طاقاتنا. ولهذا، يقتصر وفد بلادي في هذه الآونة على الإدلاء بملاحظات وتعليقات موجزة على ثلاثة جوانب من وثيقة الدليل التفصيلي.

أولا، فيما يتعلق بالغاية ٨ من مرفق وثيقة الدليل التفصيلي، وهي إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، يرحب وفد بلادي باستخدام المؤشرات الناتجة، إلا أنه يرى وجوب الاهتمام بكيفية إدماج نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتمويل من أجل التنمية – المزمع عقده في آذار/مارس ٢٠٠٢ في مونتري، بالمكسيك – ضمن الاستراتيجية العامة. ويجب أن يعالج مؤتمر مونتري قضايا هامة مثل إزالة العقبات التي تعترض سبيل تعبئة الموارد المالية اللازمة

لبرامج التنمية في البلدان النامية، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وإيجاد علاج عالمي لمشكلة الديون في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل. ويتيح المؤتمر كذلك فرصة للمجتمع الدولي لكي يترجم إلى أفعال تلك الالتزامات التي قطعها في إعلان الألفية من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر.

ويجدر بنا أن نذكِّر في هذا الصدد بأن الجمعية العامة تؤكد، في الفقرة ٤ من منطوق القرار ٥٥/١٦٢، الحاجة إلى

> ''الاستفادة بأقصى قدر ممكن ... مما يستجد من مناسبات ودورات استثنائية للجمعية العامة، فضلا عن المؤتمرات والمناسبات ذات الصلة، في تنفيذ إعلان الألفية، وتطلب إلى رئيس الجمعية العامة متابعة هذه العمليات''.

وفيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا، يجدر بوفد بلادي أن يسترعي الانتباه إلى أنه من الضروري – في الوقت المناسب – أن تدمج في الاستراتيجية المقترحة في وثيقة الدليل التفصيلي تلك الآليات التي ستحل محل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا فور إكمال الدراسة النهائية التي يزمع أن تجرى في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

وفيما يتعلق بهدف إعلان الألفية في

> ''إعادة تأكيد المركز الأساسي للجمعية العامة باعتبارها الجهاز الرئيسي للتداول وتقرير السياسات والتمثيل في الأمم المتحدة وتمكينها من أداء ذلك الدور بفعالية''. (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٣٠)

يدعو وفد بلادي دائما إلى أن تمارس الجمعية بالكامل امتيازاتها ولا يسعه إلا أن يأسف لأن الاستراتيجية المقترحة في وثيقة الدليل التفصيلي تقيِّد الإجراءات التي تتخذ في هذا الصدد بحيث تصبح مجرد اقتصاد في أساليب عمل الجمعية. ونعتقد أنه يجب إعطاء الأولوية لتعزيز دور الجمعية العامة وعلاقاتها مع الأجهزة الرئيسية الأخرى في المنظمة، وبخاصة مجلس الأمن.

ويرحب وفد بلادي كذلك بمبادرة الأمين العام الجديرة بالثناء بإنشاء شبكة لعمالة الشباب، بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية. وعندما قرر رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية ''وضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب في كل مكان فرص حقيقية للحصول على عمل لائق ومنتج'' (المرجع السابق، الفقرة ٢٠)، كانوا مدركين لما تسبب فيه البطالة والعمالة غير الكاملة من تدمير للشباب وأسرهم ومجتمعاتهم. وفضلا عما تسببه البطالة من مشاكل اقتصادية وإهدار لرأس المال البشري واستبعاد اجتماعي، فإنها تزيد من الإحساس بالإحباط واليأس بين الشباب، ويصل الأمر بهم في بعض الأحيان إلى الوقوع في براثن الجريمة والدعارة والعنف.

وفي هذا الصدد، نرحب بنوعية عمل الفريق الرفيع المستوى التابع لشبكة عمالة الشباب، المكوّن من ١٢ عضوا. ويتضمن تقرير الفريق توصيات ومبادئ توجيهية نرى أنها يمكن أن تسهم في تنفيذ شراكة دولية جديدة للعمالة الكاملة للشباب. ويجدر بنا أن ننوه بجدة توصيات الفريق الرفيع المستوى. فهي ترتكز على نهج جديد يعتبر تدفق الشباب إلى أسواق العمل رصيدا يتميز بقدرة هائلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدلا من اعتباره مشكلة أو لعنة.

وختاما، يود وفد بلادي أن يؤكد الاهتمام الذي ننوي أن نعطيه لهذين التقريرين الهامين، ولمسألة متابعة إعلان الألفية بصفة عامة.

السيد فال (السنغال) (تكلم بالفرنسية): فضلا عن رمز مؤتمر قمة الألفية الذي كان علامة عبورنا إلى الألفية الثالثة، فإن حدث أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ هذا كان نقطة تحوُّل رئيسية في سجلات الأمم المتحدة في تاريخ الجنس البشري. ففي تناسق تام عزف رؤساء الدول والحكومات موسيقى الخلاص، مؤكدين القيم الأساسية، وهي الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة وتشاطر المسؤولية.

وإعلان الألفية، الذي يرتكز على القيم السامية والمبادئ النبيلة، ينص على الأهداف الاستراتيجية التي ننوي أن نتبناها في هذا العالم المترابط والمعقّد، الذي يتصف بالعولمة ويتسم بالاتحاد والانفصام في نفس الوقت، وهي أهداف تحقيق السلام والأمن ونزع السلاح والتنمية، والمحافظة على البيئة واستئصال الفقر، وإعلاء شأن حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم السديد، ومكافحة العنصرية وكُره الأجانب، والمساواة بين الجنسين وحماية حقوق الطفل والمجموعات الضعيفة الأخرى، ومكافحة الإرهاب الدولي والجريمة عبر الوطنية، والانضمام إلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة.

وهذا الالتزام الأخير، الذي يتجاوز القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، يكتسي أهمية فورية وإلحاحا متزايدا أكثر من أي وقت مضى. ولا خيار لنا إلا أن نضاعف جهودنا من جديد لكي نجري مفاوضات في أقرب وقت ممكن حول إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

إن العولمة – وبالأحرى إضفاء الصبغة الإنسانية على العولمة – تحدٍ ذو عواقب وخيمة. ويجب أن نضطلع بالعمل الجماعي لتوجيه العولمة وتحويلها إلى قوة إيجابية تعود بالنفع على البشرية جمعاء، بدلا من السماح للبلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، بأن تعاني من الآثار السبية للتهميش والاستبعاد اللذين يشكلان نهجا قسريا يبعث على الإحباط، وأحيانا على التفجرات المليئة بأقسى أنواع الحقد.

فكيف يمكننا، والحالة هذه، أن نجعل عملية العولمة أكثر توحيدا وأكثر ديمقراطية وشمولا؟ كيف يمكننا أن نعزز إدماج بلدان الجنوب في الاقتصاد العالمي، وما هي الاستراتيجيات التي يجب الأخذ بها لكي تصبح العولمة التراث المشترك للجنس البشري؟

وحيث أن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد لتوه في الدوحة، قد تناول هذه المسائل الوجودية والمعيارية، تعرب السنغال عن الأمل في أن توفر جولة المفاوضات التجارية الجديدة المتعددة الأطراف التي سيعلن عنها استجابات ابتكارية وبراغماتية للمطالبة الأبدية بتيسير الوصول إلى الأسواق للجميع في إطار احترام الجميع بدقة لقواعد اللعبة.

وتتفق السنغال تماما مع استراتيجية الأمين العام كوفي عنان والدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وعلينا أن نتصرف بتناسق بروح التضامن والمشاركة في المسؤولية والعدالة والإنصاف، حتى يمكن إدخال تحسين ملموس على وصول المنتجات الزراعية للبلدان النامية إلى أسواق العالم المتقدم بإزالة العقبات أمام التجارة وبتعزيز الوعي بالحاجة إلى حماية زراعة البلدان الأفريقية – وصناعاتها الناشئة. وهي ضرورة أساسية وشرط ضروري لا مناص منه من أجل النهوض بالأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية – أي باختصار، في سياق حماية الأمن البشري، وهو مفهوم أثير لدى أصدقائنا اليابانيين.

وذلك سيحقق الإنصاف. ومن الصعب علينا أن نفهم التناقض الذي وضحه ببلاغة رئيس جمهورية السنغال، الذي قال،

”إن بلدان الشمال تنفق بليون دولار يوميا لدعم الزراعة لديها، بينما تطالبنا بالموافقة على فتح أسواقنا الهزيلة أمام المنافسة مع منتجاتها المدعومة؛ وفضلا عن ذلك، فإن إنتاجيتها العالية تعني أن باستطاعة تلك البلدان استخدام تقنيات بعيدة عن متناول أيدينا“.

ويمكن تحقيق الهدف العالمي المتمثل في تخفيف وطأة الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥، على الرغم من الاتجاهات التي تميل في الاتجاه المضاد، إذا وافق الأغنياء على تمكين الفقراء من توافر الحد الأدنى من الشروط اللازمة للتمتع بالنمو الاقتصادي المستدام ووافقوا على دعم خططهم الوطنية لمحاربة الفقر والجوع عن طريق تشجيع زيادة الإنتاج بصفة عامة وإنتاج الأغذية بصفة خاصة؛ ومن خلال تحسين وصول منتجاتهم الزراعية إلى الأسواق، بزيادة الاستثمار في الصحة وقطاع المياه وتمكين البلدان المتضررة من كبح الانتشار المذهل لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وغيره من الأمراض المعدية. ويتطلب ذلك تعبئة استثنائية لمزيد من الموارد من أجل تمويل التنمية. كما يتطلب عكس اتجاه ثلاثية الديون/إعادة جدولة الديون/الإفراط في المديونية بشكل جذري، وإصلاح المعونة الإنمائية الرسمية التي تتناقص بشكل واضح حتى مع كونها المصدر الرئيسي للتمويل لأقل البلدان نموا.

وبتحليل هذه التجارب، يستطيع المرء أن يدرك الآن أن ثنائية المساعدة/الديون التي لا تتوقف والدائرة الجهنمية للمديونية وما تتبعها من إعادة جدولة للديون لم يعد بمقدورهما ضمان تمويل التنمية لبلدان الجنوب. والمهم الآن، وقد أصبح متوافرا لأسواق رأس المال أموالا طائلة، أن نستكشف سبلا ووسائل جديدة للتمويل. وعلى ذلك تأمل السنغال بحرارة في أن يستجيب المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في مونتيري بالمكسيك في السنة المقبلة لتوقعاتنا المشروعة.

وحتى عندما كان دوي التقدم يسمع هنا وهناك، فإننا ما زلنا بعيدين جدا عن التعهدات المبشرة للجميع التي أعلن عنها فيما يتعلق بالمشكلة الأفريقية. ويسر السنغال إذ أن الأمين العام قد جعل من هذه الحقيقة موضوعا له الغلبة والأولوية العليا لديه. ويقدر بلدي ويحي الجهود الطيبة التي بذلها كوفي عنان لوضع أفريقيا على رأس جدول الأعمال العالمي.

وواجبنا ومسؤوليتنا أن نؤيد مبادرات الأمين العام حتى نضفي أثرا ملموسا على قرارات قمة الألفية، لكي تمكن الاستراتيجيات الواردة في الوثيقة A/56/326 أقدم قارات البشرية من أن تدمج على نحو متناسق في سوق عالمي يتسم بالعولمة. وهذا هو الغرض الأساسي من الشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا التي أضفى عليها رؤساء الدول والحكومات الأفريقية الطابع المؤسسي في قمتهم المعقودة في لوساكا في تموز/يوليه الماضي.

ويتمثل الجانب الفريد في مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا في أنها مبادرة تصورها الأفارقة بأنفسهم من أجل أفريقيا. وقد أبرز هذا الفتح الاستراتيجي الذي يستند على مفهوم الاعتماد على الذات، وتفكير المرء وعمله بنفسه ولنفسه، أولويات القارة. وهي تتضمن أهدافا براغماتية وواقعية، بما في ذلك سد العجز في الموارد وزيادة المدخرات المحلية وجذب رأس المال الأجنبي الخاص بغية تمويل الهياكل الأساسية والزراعة والتعليم والصحة. وباختصار تمهيد الطريق أمام تنمية مستدامة وأصيلة في أفريقيا في ظل السلم والأمن.

ويسعدني أن أعلن في هذا الصدد، أنه بناء على طلب البلدان الخمسة التي أخذت زمام المبادرة في العملية

وهي الجزائر وجنوب أفريقيا والسنغال ومصر ونيجيريا – وبدعم من شركائنا المتقدمين في التنمية، فإن بلدي سيستضيف في الربع الأول من عام ٢٠٠٢ مؤتمرا دوليا في داكار بشأن تمويل مبادرة الشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا.

وعند الكلام عن الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، لا يجوز لنا أن نخجل من المشكلة الشائكة وهي مشكلة توقي الصراعات وتسويتها؛ والمشكلات التي ينطوي عليها توطيد السلم وإدارة حالات ما بعد انتهاء الصراع، أو المعادلة المثيرة للانزعاج المتعلقة بالاتجار غير المشروع في الأسلحة وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ومن الأهمية بمكان تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي لزيادة الدعم لآلية منظمة الوحدة الأفريقية المتعلقة بمنع الصراعات وإدارتها وحلها ودعم صندوقها للسلام.

ومما له أهمية جوهرية انطلاقا من نفس الروح، الاستمرار في متابعة تنفيذ توصيات الأمين العام الواردة في تقريره المعنون ”أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها“ (A/52/871).

وينبغي لمجلس الأمن في المستقبل أن يواصل القيام بدوره الحيوي بإيلاء الاهتمام اللازم للسلم في أفريقيا من خلال تدخله المباشر والمحدد على نحو أكبر في عمليات صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

وتقتضي الضرورة الملحة أيضا تنفيذ التوصيات الهامة الواردة في تقرير الإبراهيمي المقدم في الخريف، الذي يتناول الحالة في غرب أفريقيا. وتقدر السنغال تقديرا شديدا في هذا الصدد القرار البالغ الحكمة الذي اتخذه الأمين العام، وأيده مجلس الأمن، بفتح مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا في داكار. ويسعدني كسنغالي أن أؤكد أن هناك ترتيبات تتخذ الآن لمنح ذلك المكتب جميع التسهيلات التي تلزمه لكي يعمل بالشكل المناسب.

وإذا كنا سنتصدى لمشكلة انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا فإن تضامن المجتمع الدولي دعمه لهما أهمية جوهرية في هذا الصدد. وبينما عملت السنغال، كما أكد الأمين العام، على الحد من معدل العدوى إلى أقل من ٢ في المائة، فما زال الإيدز للأسف يجتاح عددا من البلدان الشقيقة، ويزعزع استقرار هياكل اقتصادية واجتماعية ويدمر الجهود الإنمائية.

ولهذا فإن تنفيذ إعلان الالتزام الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة المكرسة لذلك الوباء، ودعم جهود الزعماء الأفارقة من أجل تنفيذ إعلان أبوجا، الذي اعتمد في نيسان/أبريل ٢٠٠١، في نهاية اجتماع قادة الدول الأفريقية بشأن الإيدز والدرن والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية.

وبالمثل، يرحب بلدي بتعيين الأمين العام لمبعوث خاص معني بالإيدز في أفريقيا، ويناشد بلدي البلدان المانحة توفير الموارد المالية الكافية للصندوق العالمي للإيدز والصحة. ونرى أن نفس الاهتمام ينبغي أن يولى للملاريا التي تقتل أكثر من مليون شخص سنويا في أفريقيا ومعظمهم من الأطفال.

وتعالج قمة الألفية أيضا مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الصالح. وترحب السنغال بوصفها عضواً في لجنة حقوق الإنسان ولجنة مركز المرأة بتوافق الآراء العام تقريباً الذي تم التوصل إليه فيما يتعلق بالحاجة الماسة إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وضمان المساواة والإنصاف بين الجنسين، والدفاع عن حقوق الأطفال

والأقليات الدينية والعرقية والعمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واللاجئين، والمشردين، ومن إليهم.

وقد جرى مجدداً تأكيد تلك الاحتياجات المختلفة على نحو مقنع في المؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في ديربن في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويؤيد وفدي الاستراتيجية التي اقترحها الأمين العام والتي تتوخى، في جملة أمور، كفالة الاحترام لحقوق الإنسان في كل مكان وتحت جميع الظروف، وتعزيز الحملة العالمية من أجل تحقيق التصديق العالمي على صكوك حقوق الإنسان.

سأختتم ملاحظاتي بعد قليل، ولكني أود أن أعرب أولاً عن ترحيبي بمبادرة السيد كوفي عنان السعيدة بإقامة شبكة معنية بعمالة الشباب. والتوصيات الهامة التي صاغها الفريق الرفيع المستوى المؤلف من ١٢ شخصاً جديرة بالنظر تمهيداً للموافقة عليها. وتنبثق تلك التوصيات من الالتزامات المعقودة خلال مؤتمر قمة الألفية ببناء عالم أفضل وكفالة العمالة الكاملة للشباب. وتتذكر الجمعية أن مسألة تشغيل الشباب كانت تتصدر اهتمامات الدورة الرابعة لمنتدى منظومة الأمم المتحدة العالمي للشباب، الذي تشَّرف بلدي باستضافته في آب/أغسطس الماضي. ويود السنغال أن يعرب من خلالي عن اغتباطه بصفة خاصة بإنشاء الأمين العام هذه الشبكة، وأن يؤكد رسمياً من جديد استعداده لأن يكون أحد البلدان الأولى لتجريبها.

ويتوافر للأمم المتحدة اليوم أكثر من ذي قبل مجموعة معلومات برنامجية ومبادئ توجيهية للاضطلاع برسالة مقدسة هي كفالة السلام والأمن الدوليين وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية عن طريق التعاون الدولي. وقد تحددت تلك المبادئ التوجيهية والتوصيات تحديداً جيداً للغاية في مؤتمر قمة الألفية، الذي ضم أكبر عدد من رؤساء الدول والحكومات تجمع فيما يتجاوز ٥٠ عاماً من عمر منظمتنا.

ولا داعي للعودة إلى البدء من نقطة الصفر. فالمسألة الآن تتعلق بالشروع في اتخاذ إجراءات على أن يبقى نصب أعيننا اهتمامنا الأساسي، وهو على وجه التحديد تعزيز الأداة المشتركة التي نملكها والمتمثلة في الأمم المتحدة لكي نزيدها أخذاً بأسباب الديمقراطية واستلهاماً للروح الإيجابية الذي توفرها الأنواع الجديدة من الشراكة العالمية لما فيه بجلاء صالح شعوب الأمم المتحدة.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): قبل عام، وفي أكبر تجمع في تاريخ الأمم المتحدة، التقى تقريبا مائة وتسعون من رؤساء الدول والحكومات والوفود حيث اعتمدوا إعلان الألفية ليكون بمثابة صياغة جديدة للعلاقات الدولية ومستقبل العالم ككل. ونجتمع اليوم لبحث وثيقة لا تقل أهمية عن إعلان الألفية، من حيث ما تقترحه من خريطة عمل منهجية محددة المعالم لكيفية وضع أهداف الإعلان موضع التنفيذ.

وأود في البداية الإعراب عن تقديرنا للتقرير القيم الذي أعده الأمين العام حول سبل تنفيذ إعلان الألفية. ونظراً لضيق الوقت المتاح مقارنة بحجم التقرير، فسوف نعرض موقف مصر من قضايا التقرير تفصيليا من خلال عمل اللجان المختلفة للجمعية العامة ومن خلال المشاورات بشأن مشروع القرار، بينما سنقصر حديثنا اليوم على موضوع واحد، وهو سبل توظيف التقرير في تحقيق واحدة من أهم غايات ومقاصد الميثاق والتي ترتبط ارتباطا عضويا بكافة القضايا على تشعبها وتعددها، وهي تحقيق السلم والأمن الدوليين وعلاقة ذلك بالقضاء على الفقر.

لقد شهدت الشهور القليلة الماضية أحداثا جسيمة، وتطورات متلاحقة على المستوى الدولي سقط خلالها العديد من الضحايا الأبرياء. ولعل الأمر الإيجابي الوحيد في تلك الأحداث هو وقوف العالم بأسره صفا واحدا لمقاومة الإرهاب الدموي المخالف لكافة الشرائع والأديان والمعتقدات.

ولعل الأوان قد آن للتأمل واستخلاص الدروس من تلك الأزمة، من خلال منظور شامل يدرك مقدار التداخل بين المستويين الوطني والدولي، ويأخذ بعين الاعتبار العوامل المختلفة والمتشابكة في آن واحد التي تؤثر سلبا أو إيجابا على الأوضاع على المستوى العالمي ككل، فلا استقرار لأحد بدون تنمية للجميع، ولا يمكن تحقيق التنمية للجميع بدون جهد دولي جماعي يعالج المسببات والجذور ولا يكتفي بمواجهة الأعراض وتسكين الآلام.

وقد أحسن تقرير الأمين العام صنعاً بالتركيز على ضرورة تعزيز سيادة القانون واتخاذ إجراءات ضد الجريمة عبر الوطنية، فإن الحديث عن أية جهود للتنمية أو الاستقرار لا يستقيم بدون سيادة القانون وتعاون المجتمع الدولي في مواجهة الجريمة المنظمة وكافة أشكال الجرائم الدولية وفي مقدمتها الإرهاب الدولي.

وفي هذا الصدد، نرحب بما توقعه التقرير من دخول النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ مبكرا، الأمر الذي سيمثل خطوة إنسانية كبيرة نحو تحقيق عالمية إنفاذ حقوق الإنسان وسيادة القانون.

كما نشير بالتقدير إلى النشرة التي أصدرها الأمين العام عام ١٩٩٩ بشأن تقيد قوات الأمم المتحدة بالقانون الإنساني الدولي، وهي خطوة تؤكد على انطباق القانون الإنساني الدولي ليس فقط على تلك القوات العاملة في مناطق الصراعات ولكن أيضا على الصراعات ذاتها وما يتبعه أطرافها من أساليب وسياسات.

وإذ نشيد بدعوة جميع الدول للانضمام المبكر إلى جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالإرهاب، فإننا نكرر دعوة مصر لعقد مؤتمر دولي لبحث سبل مكافحة الإرهاب من خلال جهد عالمي مشترك يتسم بالتنسيق والتعاون في تجفيف منابع الإرهاب واجتثاث بؤره. كما ندعو إلى سرعة الانتهاء من صياغة والاتفاق على الاتفاقية الدولية الشاملة لمكافحة الإرهاب، وذلك من خلال منظور مجرد يركز على الهدف الرئيسي للاتفاقية، وبشكل متوازن يحقق للبشرية آمالها في الأمن والسلام والاستقرار، وللشعوب حقها الكامل في كل ما تبتغيه لمستقبلها.

لقد أظهرت الأحداث الأخيرة، ضمن أمور رئيسية أخرى، وبما لا يدع مجالا للشك، أن الفقر والتخلف وتراجع معدلات التنمية كلها توفر مرتعا خصبا لخلايا الإرهاب لنشر أفكارها الهدامة وإذكاء الأحقاد والضغائن بين المجتمعات. لهذا فإن مصر تؤكد على أن القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة للجميع يمثلان مسؤولية مشتركة يجب أن يتحملها الجميع، الشمال والجنوب على حد سواء، الأمر الذي يتطلب منا السعي لإقامة علاقة مشاركة دولية حقيقية تستند إلى إدراك صادق بوحدة المصير، وتسعى من خلال روح من التضامن الدولي إلى إنجاز الأهداف التي تم الاتفاق عليها، سواء في إعلان الألفية أو في سلسلة مؤتمرات الأمم المتحدة، أو في الدورات الاستثنائية للجمعية العامة، خلال العقد الأخير.

وفي هذا الصدد، نرحب بما ورد في التقرير بشأن المنهجية المتبعة لتحقيق أهداف إعلان الألفية. إلا أن هناك حاجة إلى إضفاء المزيد من التوازن فيما يتعلق بالآليات المؤسسية على المستوى الدولي، ومواجهة مشكلة العجز

الديمقراطي في آليات اتخاذ القرار، ومعالجة ضعف المشاركة الحقيقية للدول النامية في تلك الآليات، وهو الموضوع الذي يدخل في صميم فكرة ''الحكم الرشيد'' التي اتفق زعماء العالم، في إطار إعلان الألفية، على أهمية تحقيقها على المستويين الوطني والدولي على حد سواء.

ويجدر بنا أن نتفهم اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أن ظاهرة العولمة تفرض تحديات خطيرة نتيجة لتفاقم معدلات الفقر وسوء توزيع الدخل، سواء فيما بين الدول أو داخلها، وللتذبذب الخطير في كفاءة عمل السوق المالية الدولية. وقد أصاب الأمين العام حين أشار في تقريره إلى أن الاندماج في الاقتصاد العالمي ليس في حد ذاته الحل السحري الذي من شأنه تحقيق التنمية، بل يجب أن يواكب هذا الاندماج إجراءات يتم اتخاذها على المستويين المحلي والدولي.

وتؤكد مصر على أنه، رغم تواضع نتائج مؤتمر قمة الدوحة من منظور الدول النامية، فلا تزال هناك فرصة لنهوض الدول المتقدمة بمسؤولياتها بما يحفظ للعمل الدولي متعدد الأطراف مصداقيته. ولعلنا نرى التقدم المأمول في إطار المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة اللذين سيعقدان خلال العام المقبل. كما أضيف أنه إذا كان المجتمع الدولي بحق جادا في رغبته في التعامل مع تحدي الفقر، فإن الوقت قد حان لأن تقبل الدول المتقدمة بتوفير الموارد المطلوبة للتصدي لظاهرتي التصحر وتدهور التربة اللتين تعاني منهما الدول النامية، وبصفة خاصة الدول الأفريقية منها التي تقول الإحصاءات أن أكثر من ٧٠ في المائة من فقرائها يعيشون في المناطق الريفية. ولن يتأتى ذلك سوى من خلال تأكيد الالتزام بمساعدة الدول النامية على التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

ولقد كشفت الدراسات أن تخفيض عدد مواطني أفريقيا ممن يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥، يتطلب نمو اقتصاد القارة بمعدل ٧ في المائة على الأقل سنويا، الأمر الذي يتطلب بدوره سد الفجوة التمويلية التي تزيد على ٢٠ في المائة من الناتج الإقليمي الإجمالي. وإذ نتساءل من أين للقارة أن تأتي بهذا القدر من الموارد في سياق النظامين التجاري والمالي الحاليين، فإننا نزيد أن المطلوب في هذه المرحلة ليس تشخيص الفقر ووصفه في مناظرات أكاديمية، وإنما التصدي له من خلال مدخل متعدد الأبعاد يتضمن معالجة قضايا التجارة الدولية، والمساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتوصل إلى حل جذري لمشكلة المديونية الخارجية للدول النامية. وفي هذا الصدد، أود الترحيب بما جاء بالتقرير بشأن أهمية مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، والاستفادة من المبادرة الجديدة لأفريقيا في تعبئة جهود المجتمع الدولي لمساندة جهود التنمية في أفريقيا.

نود في الختام الإشارة إلى نوع آخر من الأخطار التي تهدد البشرية، ونقصد بها الأخطار الصحية المتزايدة. فمع ازدياد الوعي بالحجم الكوني لمشكلة الإيدز يجب الاهتمام أيضا بالأخطار الكامنة في أوبئة أخرى ترتبط ارتباطا وثيقا بمرض الإيدز، وهي الأمراض التي اصطُلح على تسميتها بالأمراض الانتهازية التي تهاجم المرضى بعد تهاوي مناعتهم من جراء الإيدز، وفي مقدمتها مرض السل الذي تظهر سلالات جديدة منه لا يزال بعضها مستعصيا على العلاج. وتكفي الإشارة إلى أن ٤٠ في المائة من مصابي الإيدز في أفريقيا هم مصابون أيضا بمرض السل الذي يأتي في مقدمة أسباب وفاة المصابين بالإيدز. كما يوجد أيضا مرض الملاريا الذي يتسبب في ارتفاع عدد وفيات الأطفال في أفريقيا إلى ضعف عدد نظرائهم المتوفين من مضاعفات الإيدز.

لذلك فإننا، إذ نقدر جهود الأمين العام لإنشاء الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز، ونعرب عن تقديرنا للدول التي قدمت مساهمات مالية للصندوق بلغت قرابة المليار

ونصف المليار دولار، نود أن تمتد عمليات الصندوق إلى مرض الإيدز بمفهومه الواسع الذي يشمل الأمراض الأخرى التي ترتبط به وتزيد من استفحاله.

سعينا من خلال هذا البيان إلى المساهمة في النقاش الدائر حول سبل تنفيذ إعلان الألفية ووضعه موضع التطبيق من خلال منظور شامل يغوص في أعماق القضايا ولا يكتفي بقشورها، ويراعي الجزئيات دون أن يستغرق فيها أو يقتصر عليها. ووسط الآراء التي سمعناها، والمزيد الذي سنستمع إليه اليوم وغدا، فإن هناك نقطتين يجب أن تظلا ماثلتين في أذهاننا جميعا.

أولا، إن تحقيق السلم والأمن الدوليين ليس هدفا مجردا يمكن الوصول إليه بدون الإيمان بالمصير الواحد والمستقبل المشترك للبشرية كلها، وما يفرضه هذا الإيمان من ضرورة عمل الجميع معا لتحقيق غد أفضل، من خلال تعاون دولي في كافة المجالات التي تصب في النهاية في مصلحة السلم والأمن.

ثانيا، إن أفضل الإعلانات والمواثيق وأكثرها شمولا وأحكاما لا يمكن وضعها موضع التنفيذ دون نية جماعية صادقة وعزم دولي جاد على تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة وعادلة للمجتمع الدولي كله.

السيد سيمونوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): في العام الماضي اعتمدنا إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي تعهد فيه قادة العالم بالتزامات هامة من أجل تحقيق رؤيتنا للمجتمع البشري في القرن الحادي والعشرين. ومنذ ذلك الحين حدث عدد من التطورات الهامة التي سيكون لها أثر في نهاية المطاف على أهداف إعلان الألفية والوفاء بها في الإطار الزمني المتوخى. وأنا أشير هنا إلى الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر وإلى الكفاح المشترك ضد الإرهاب، فضلا عن التراجع الهام في الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، فإن هذه الأحداث تجعل أهداف إعلان الألفية أكثر أهمية وتتطلب منا بذل جهود إضافية.

وينبغي أن يظل مؤتمر قمة الألفية التاريخي ومتابعته من بين أولويات الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ويتعين علينا أن نواصل معالجة الالتزامات التي تم التعهد بها في الإعلان بغية تنفيذها بالكامل. ولا بد من تمكين الأمم المتحدة من أن تعالج كل المواضيع المدرجة في جدول الأعمال العالمي، بما في ذلك نتائج جميع المؤتمرات العالمية التي عقدت خلال عقد التسعينات، وذلك عن طريق متابعة متكاملة لنتائج مؤتمر القمة. ومن المثير للقلق أن نلاحظ بدء ظهور دلائل على تناقص الالتزام بمتابعة متكاملة حقيقية لنتائج مؤتمر قمة الألفية. وبالتالي يصبح من الضروري وجود تعاون تام ومستمر بين الدول الأعضاء والأمانة العامة من أجل تحقيق هذا الهدف.

ونود أن نعرب عن خالص تهانئنا للأمين العام على الدليل التفصيلي الهام لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. إن وضوحه ودقته يجعلانه دليلا ممتازا وخطة عمل رائعة لتحقيق أهدافنا بشكل كامل.

وينبغي أن يكون السلام والأمن ونزع السلاح على رأس أولوياتنا. فبدون السلام لا يمكن أن يكون هناك أي رخاء اقتصادي واجتماعي. وقد بينت لنا الجهود الأخيرة التي بذلت في إطار الائتلاف لمكافحة الإرهاب أنه لا يمكننا أن نحقق انطلاقة إيجابية إلا بتوحد جميع الدول الأعضاء وتحليها بالإرادة السياسية القوية. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمنع نشوب الصراعات وتعزيز عمليات حفظ السلام ونزع السلاح. وتقوم كرواتيا بتكثيف جهودها للمشاركة بشكل أكبر في عمليات حفظ السلام. وبالتالي، فإنها تخصص لأول مرة الأموال اللازمة لذلك في الميزانية الوطنية للعام القادم. وهدفها هو رفع مستوى

إسهامها من مستوى المراقبين العسكريين إلى مستوى الوحدات المتخصصة الصغيرة.

إن العمل الجاري في ميدان نزع السلاح ليس كافيا. فالكثير من العمليات قد تعطل، لا سيما ما يتصل منها بميدان الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ناهيك عن الأسلحة النووية. وتعالج حكومة كرواتيا قضية نزع السلاح باعتبارها من المسائل ذات الأولوية. وتكتسي هذه القضية أهمية خاصة بسبب الإصلاح الجاري للقوات المسلحة الكرواتية وبسبب الالتزامات المضطلع بها في الإطار الإقليمي. ونحن ناشطون بشكل خاص في ميدان الأعمال المتعلقة بالألغام، وبوصفنا طرفا في اتفاقية أوتاوا، فإننا سنفي عما قريب بكل متطلبات تلك الاتفاقية.

ونشهد سنة بعد سنة تطورات هامة في ميدان قوانين حقوق الإنسان مثل قبول البروتوكول الإضافي لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والبروتوكولات الإضافية لاتفاقية حقوق الطفل، فضلا عن القبول الأعم لمعايير الأمم المتحدة من الدول الأعضاء. وأملنا أن تؤدي هذه الصكوك معا في نهاية المطاف إلى عولمة حقوق الإنسان وإلى وضع مدونة دولية لحقوق الإنسان معترف بها عالميا. وعلينا – كحكومات – أن نوفر الظروف اللازمة لقبولها عالميا.

وتعلق جمهورية كرواتيا أهمية كبيرة على حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون. وقد قبلت كرواتيا أعلى المعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان بانضمامها إلى الصكوك الدولية العديدة في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك كل معاهدات الأمم المتحدة الست الأساسية لحقوق الإنسان. وترحب جمهورية كرواتيا ترحيبا خاصا بالالتزام الحاسم الذي تعهد به قادة العالم في إعلان الألفية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويشدد وفد بلادي على أهمية إدخال المنظور الجنساني في المجرى الرئيسي في تنفيذ الدليل التفصيلي لإعلان الألفية.

وهناك تطورات مشجعة حدثت هذا العام في مجال العدالة الجنائية الدولية، بما في ذلك تزايد عدد الدول المنضمة إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وبدء محاكمة ميلوسيفيتش، والخطوات التي اتخذت صوب إنشاء محكمة خاصة لكل من سيراليون وكمبوديا – وتؤدي هذه التطورات إلى تعزيز اعتقادنا بأننا نشهد تشكيل نظام قانوني دولي جديد. وقد صدقت كرواتيا على نظام روما الأساسي في آذار/مارس من هذا العام، وهي بذلك أول بلد في منطقتنا يفعل ذلك. وفي حين أن كرواتيا ستواصل تقديم الدعم والتعاون إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن لها رغم ذلك مصلحة ملحة في إنشاء محكمة جنائية دولية عالمية حقا وذات مصداقية تقوم على أساس مبدأ المساواة في السيادة، أو السيادة المنقوصة بشكل متساو لجميع الدول. وبعد أن أصبحت إمكانية قيام المحكمة الجنائية الدولية قريبة المنال، فإننا ما زلنا متفائلين بأنه بدلا من جعل عملية التقاضي تتم في كل حالة على حدة – وتكون بذلك انتقائية ومحدودة، ولا تزيد عن كونها مجرد مسكن مؤقت – فإن مجتمعات الغد ستكون قادرة ليس على إنزال العقاب فحسب، بل أيضا على منع ارتكاب أفظع الجرائم الدولية من خلال وجود محكمة جنائية دولية دائمة ذات اختصاص قضائي عالمي.

ونظرا لحالة عدم اليقين الملحوظة، التي لا بد للاقتصاد العالمي أن يواجهها الآن في ضوء الأحداث الأخيرة، فيجب ألا يردعنا ذلك عن تصميمنا على إبقاء التنمية في صدارة كل مجالات جدول الأعمال الموضوعي للأمم المتحدة، وعن جعلها واقعا ملموسا للجميع.

إن روح التعاون والتضامن التي بزغت بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ينبغي ألا تتجلى في مكافحتنا للإرهاب فحسب، بل أيضا في نضالنا من أجل القضاء على الفقر ومن أجل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. وتؤدي القدرات المؤسسية والطبيعة العالمية للأمم المتحدة إلى وضع هذه المنظومة في مركز القيادة لجميع المنظمات الدولية القادرة على أن تحقق، ولو بصورة جزئية على الأقل، الإدارة الفعالة للعولمة. ويأمل وفد كرواتيا أن يؤدي عقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في المكسيك خلال شهر آذار/مارس ٢٠٠٢، بالاقتران مع الأحداث الأخرى، إلى الإبقاء على التزامنا في مساره الصحيح، وإلى جعل النتائج المكلف بتحقيقها ترتقي إلى مستوى كل توقعاتنا.

وكما أكدت في بداية كلمتي، لا بد لنا من أن نضاعف جهودنا. ولا بد لنا من أن نلتزم بإبداء إرادة سياسية أقوى وتصميم أشد على تحقيق الأهداف النبيلة الواردة في إعلان الألفية، وهي أهداف أساسية لاستتباب السلام والاستقرار والرخاء في القرن الحادي والعشرين. ولا يمكننا أن نحدث أثرا واضحا إلا بالعمل معا.

السيد دو رويت (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويحظى هذا البيان بتأييد بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي وهي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة، فضلا عن أيسلندا وليختنشتاين والنرويج البلدان الأعضاء في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

قبل أربعة عشر شهرا مضت، اعتمد رؤساء دولنا وحكوماتنا إعلان الألفية، فأكدوا بذلك مجددا إيمانهم بمنظمتنا وميثاقها اللذين يشكلان حجر الزاوية لعالم أكثر سلاما ورخاء وعدلا. والرسالة الموجهة إلى بقية العالم رسالة جهيرة وواضحة: وهي أن المبادئ والقيم التي أسست عليها المنظمة عالمية، وأن الأهداف التي حددناها لمنظمتنا لا يمكن تحقيقها ما لم نتضامن جميعا على تحقيقها.

ورؤساء دولنا وحكوماتنا، برؤيتهم الثاقبة، كرروا الإعراب بشدة عن أن المبادئ الأساسية التي يجب أن ترتكز عليها العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين هي الحرية، والمساواة، والتضامن، والتسامح، واحترام الطبيعة والمسؤوليات المشتركة. وقد اكتسبت إعادة تأكيد هذه القيم أهميتها الكاملة في العالم الذي يظهر الآن من حطام مركز التجارة العالمي، مثلما رأينا بشكل خاص في الاجتماع الوزاري المتعلق بالحوار بين الحضارات وخلال المناقشة العامة في الأسبوع الماضي.

وقد بدأت بذكر إعلان الألفية لأن الاتحاد الأوروبي يود في المقام الأول أن يذكّر بالتزامه القوي بهذه الوثيقة التأسيسية وبالمبادئ والأهداف التي تحددها بوضوح. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون تنفيذ الإعلان مخلصا لنص وروح الإعلان نفسه معا. وإننا نرى أن تقرير الأمين العام الذي يقدم دليلا تفصيليا لتنفيذ إعلان الألفية، هو خطوة أولى نحو تنفيذه، لأنه يعدد بالكامل الجهود التي يجب أن تبذلها منظمتنا للمساعدة على تحقيق مختلف الأهداف.

والواقع أننا نتوقع في المستقبل أن يقدم لنا الأمين العام تقريرا سنويا عن التقدم المحرز ليس عما حققته المنظمة ووكالاتها المتخصصة فحسب بغية تحقيق أهداف إعلان الألفية، ولكن أيضا عن تقدم الدول الأعضاء في هذا الصدد، وخاصة في إطار متابعة المؤتمرات الرئيسية. وبإيجاز، نود أن يكون إعلان الألفية المحك لأي خطوات عملية تتخذها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وجميع الحكومات.

وهذا يستدعي مزيدا من الانضباط منا جميعا. وينبغي أن تكون النتيجة المتوقعة هي ترشيد جدول أعمال الجمعية العامة. وإننا نحتاج كذلك إلى الاتفاق على المعايير والمؤشرات اللازمة لإحراز التقدم، بما في ذلك على المستوى الوطني.

ويتيح لنا إعلان الألفية الفرصة لجعل هذا العمل المتعدد الجوانب أكثر فعالية وتماسكا، بغية تحقيق الأهداف التي حددناها بأنفسنا. والطائفة المتنوعة الواسعة من الجهات المؤثرة المعنية، ولا سيما في مجال التنمية وحقوق الإنسان، تعني أنه يجب علينا وضع مؤشرات عامة توضح الطريق إلى الأمام. وهذه المؤشرات هي التي نطلب من الأمين العام أن يوفرها لنا على أساس منتظم، في شكل تنفيذي محكم، وخاصة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية التي تظهر في مرفق تقرير الأمين العام.

وينبغي أن نتذكر أن أهداف إعلان الألفية أهداف طموحة. ولا يمكننا إضاعة الوقت قبل الشروع في العمل؛ والاتحاد الأوروبي مقتنع تماما بهذا الأمر. ونود أن يقدم هذا النوع من التوجيه كل سنة، على أساس المعلومات المتوفرة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، في مختلف المجالات التي شملها إعلان الألفية. علاوة على ذلك، فإننا نصر على الاستمرار في استشارة الجهات المؤثرة الرئيسية الأخرى – المنظمات غير الحكومية، والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية – على النحو الواجب.

إننا نعلم أن الطريق المؤدي إلى تنفيذ إعلان الألفية طريق شاق، حيث أنه ضبابي وكثير الحركة. ولهذا فهو يحتاج إلى أن توضع عليه المؤشرات بوضوح وتحديد.

وهو أيضا طريق ذو شُعب كثيرة، ومن الضروري ألا نأخذ الشُعب الخطأ. ولهذا نود أن يقدم إلينا في فترات زمنية منتظمة – في الواقع، كل خمس سنوات – تقرير لا يعود مقتصرا على مجرد سرد الحقائق، مثل التقارير التوجيهية، بل يكون سياسيا، ليمكننا من تقييم الحالة واتخاذ القرارات اللازمة بغية سلوك الطريق الذي يقودنا على أفضل نحو إلى مقصدنا النهائي.

وقد ركز تقرير الأمين العام المعروض علينا بشكل خاص على أهداف إعلان الألفية بالنسبة للتنمية، وإننا نرحب بهذا النهج، الذي يتوافق مع الأولوية المطلقة للاتحاد الأوروبي وشركائه في التنمية. ومع ذلك، فإننا نود من التقارير التوجيهية المقبلة أن تعطي الاعتبار بصورة خاصة لأهداف الصحة الإنجابية في جميع جوانبها.

ويقترح تقرير الأمين العام تقديم تقارير مواضيعية كل سنة عن المواضيع الجارية – المواضيع التي جرت معالجتها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وإننا نؤيد هذا الاقتراح على أساس الفهم الواضح أنه ينبغي أن يهدف إلى ضمان الانسجام بين هذه المؤتمرات والأهداف العامة لإعلان الألفية، وألا يؤدي إلى الازدواجية مع أي عملية للرصد قد تتقرر في تلك المؤتمرات.

وهذا الرصد المتكامل ينبغي أن يجري تدريجيا، مع ضمان سلامة إعلان الألفية والإنجازات المحددة للمؤتمرات الرئيسية. ومن وجهة النظر هذه، سيكون من الضروري أيضا إجراء بعض الترشيد لإجراءات الجمعية العامة ولجانها.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي الاقتراحات التي قدمها الأمين العام فيما يتعلق بالتقارير المواضيعية للفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٤، حيث اتخذت الخيارات في ضوء أنشطة الدورات الاستثنائية والمؤتمرات المبرمجة للسنوات المقبلة. ومع ذلك فإن ظهور أولويات جديدة بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية قد يبرر إجراء بعض التعديلات التي يستعد الاتحاد الأوروبي تماما للنظر فيها.

السيد بوستا (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): تعرب هنغاريا عن تأييدها التام للبيان الذي أدلى به للتو ممثل بلجيكا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه. وبالتالي فإني أود أن أقصر بياني على ملاحظتين لا غير لهما أهمية خاصة لبلدي.

إن هنغاريا ترحب ترحيبا حارا بتقرير الأمين العام المقدم إلى الجمعية العامة بشأن الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الألفية. وإننا نعتبره استجابة منطقية وضرورية ومفيدة بغية ضمان التنفيذ الكامل لأهداف الإعلان. ونحن نؤكد من جديد اقتناعنا بأن إعلان الألفية وثيقة ممتازة تتضمن التزامات ذات أهمية أساسية ترمي إلى تحسين الأحوال الإنسانية في القرن الجديد. وما من شك في أن الوفاء بهذه الالتزامات سيسفر عن عالم أكثر أمنا وعدلا واستدامة لأطفالنا، ومن شأن جعل الأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية أن ييسر تحقيق هذا الهدف.

والأهداف والاستراتيجيات التي تضمنتها هذه الوثيقة، وكذلك الإجراءات المقترحة لتنفيذها، تحظى بدعم هنغاريا الكامل. وإننا نرى ميزة خاصة في شمول الوثيقة، وندعم الجهد المبذول لمعالجة هذه المسائل المعقدة في إطار نهج على نطاق المنظومة. ومن خلال النظام المقترح لتقارير التقدم المحرز السنوية والتقارير الشاملة كل خمس سنوات، سيتمكن المجتمع الدولي من متابعة ورصد ما تم إنجازه بالفعل وإعطاء زخم جديد لتنفيذ المهام التي تنتظرنا. ولهذا فإن الخطة التفصيلية يمكن أن تستخدمها كخطة عمل أولية الدول الأعضاء، وكذلك منظمات منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الحكومية الدولية والجهات المؤثرة الأخرى في المجتمع المدني.

وسيكون تحقيق الأهداف الإنمائية للإعلان مهمة مضنية في السنوات القادمة. وسوف تتطلب العواقب الاقتصادية والمالية لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية على تنمية الاقتصاد العالمي جهودا متزايدة لتفادي الأثر السلبي على الأهداف الإنمائية الناتج عن تباطؤ النمو الاقتصادي والبطالة المتزايدة.

ولذلك مطلوب من الدول الأعضاء والأمم المتحدة إجابة منسقة ومتماسكة. إننا سعداء بأن نرى الوكالات المتخصصة وجهات عديدة فاعلة تتخذ الخطوات الأولى في مجالات عديدة لمواجهة هذه التحديات. فعلى سبيل المثال، اسمحوا لي بأن أشير إلى أهمية هدف وضع وتنفيذ استراتيجيات تعطي الشباب في كل مكان فرصة حقيقية لإيجاد عمل محترم ومنتج، وهو الهدف المحدد في الدليل التفصيلي. ولقد ذكر فريق الأمين العام الرفيع المستوى التابع لشبكة عمالة الشباب ما يلي:

> ”فخلال السنوات العشر المقبلة سيدخل في سن العمل ١,٢ بليون من الشابات والشبان، وهم أكثر أجيال الشباب ثقافة وتدريبا على الإطلاق مما يمثل إمكانية كبرى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية“. (A/56/422 ، الفقرة ٤ (ط))

وفي هذا السياق، أُقترح على الدول الأعضاء أن تضع استراتيجيات وطنية بشأن هذه القضايا. إنها مسؤولية مشتركة بيننا تقتضي أن نستكشف مناهج مبتكرة لإيجاد الفرص لجيل الشباب، ويسعدنا أن نرى التأييد للجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي في إطار شبكة الأمم المتحدة رفيعة المستوى لبحث السياسات العامة المتعلقة بعمالة الشباب. ولقد عرض بلدي تقديم دعمه المالي وخبرته لأنشطة الشبكة، التي سيتم تنفيذها في ١٠ بلدان مثلما اقترح الفريق رفيع المستوى، وبلدي على استعداد للمشاركة في وضع توصيات سياسية من خلال مشاطرة خبرته.

واسمحوا لي أن أعيد التأكيد على دعم حكومتي وتعاونها فيما يخص تحقيق الأهداف والالتزامات الواردة في إعلان الألفية. وأنا أعرب عن ثقتي بأن مشروع القرار الذي سيطرحه رئيس الجمعية العامة بشأن متابعة نتيجة مؤتمر قمة الألفية سيتم اعتماده بتوافق الآراء.

السيد النخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): جميع الدول الأعضاء في منظمتنا التزمت في مؤتمر قمة الألفية بأهداف التنمية وأعادت التأكيد على رؤيتها المشتركة لعالم مزدهر وسلمي وعادل. واعتمدت الدول إعلان الألفية — وهو خطة تاريخية للعمل المشترك في القرن الجديد. والواجب الآن هو صياغة سبل ووسائل عملية لتحقيق هذه الأهداف النبيلة. وفي هذا الصدد، توصي منغوليا توصية قوية بالنهج المتكامل والشامل الذي حدده الأمين العام في تقريره المعنون ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية''.

ويجد وفدي التقرير المعروض علينا مفيدا جدا. ونتفق مع الأمين العام على أن المطلوب في المرحلة الحالية ليس المزيد من الدراسات الفنية أو دراسات الجدوى، بل بالأحرى الإرادة السياسية للوفاء بالالتزامات وتنفيذ الاستراتيجيات التي تم بالفعل الاتفاق عليها. والتقرير بسيط ولكنه زاخر جدا بالمعلومات. وتشكل الأهداف الثمانية والغايات البالغ عددها ١٨ وما يزيد عن ٤٠ مؤشراً الواردة في التقرير، من وجهة نظرنا، أساسا جيدا لابتكار سبل ووسائل تنفيذ الإعلان وكذلك للاتفاق على المعايير التي يمكن للمجتمع الدولي على أساسها تقييم مراحل التنفيذ. ويجد الوفد المنغولي المعلومات الأساسية – بما فيها البيانات الإحصائية، كلما كانت متاحة – المقدمة لكل هدف من الأهداف مفيدة جدا. وعلى نحو مماثل، نجد الاستراتيجيات الرامية إلى التقدم إلى الأمام مفيدة. ومن ناحية أخرى، نرى أن صياغة بعض الأهداف المحددة في التقرير هي صياغة عامة جدا ومن الصعب تقسيم تنفيذها إلى مراحل.

ويتفق وفدي معكم، سيدي الرئيس، على أن مشروع الدليل التفصيلي يوفر لنا أساسا ومرجعا متينا يمكننا أن نتقدم على أساسه في تنفيذ الإعلان خلال السنوات القادمة.

ويقترح الأمين العام في تقريره تقديم تقارير سنوية وتقارير شاملة كل خمس سنوات. ويمكن لوفدي أن يوافق على مثل هذا النهج. وبالنسبة لموضوعات التقارير التي سيتم تقديمها في الأعوام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ ، نرى أن بعض المشاورات الإضافية ستكون مطلوبة قبل أن تتمكن الجمعية من اتخاذ قرار بشأنها.

إن حكومة منغوليا عازمة تماما على تحقيق أهداف إعلان الألفية على الصعيد الوطني، وما فتئت تتخذ خطوات ملموسة من أجل ذلك. ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأن وفدي قد قدم إلى الأمين العام في وقت سابق من هذا الشهر مذكرة حكومته بشأن تنفيذ الإعلان، يمكن إيجادها في الوثيقة A/56/606.

ولقد تم استنباط تدابير منغوليا السياسية لتنفيذ إعلان الألفية من تجربتنا السابقة وكذلك من مناقشات وتوصيات مؤتمر مشترك نظمته حكومتنا والأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر في منغوليا تحت عنوان ''أربعون عاما من التعاون بين منغوليا والأمم المتحدة: تنفيذ إعلان الألفية''.

ويعكس دستور منغوليا لعام ١٩٩٢ رؤية القيم الأساسية للحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة، وهي القيم التي حددها إعلان الألفية. علاوة على ذلك، وجد مبدأ المسؤولية المشتركة انعكاسات له في المفاهيم الأساسية للأمن الوطني والسياسة الخارجية التي اعتمدت في عام ١٩٩٤. ولقد شجعت حكومات منغوليا

المتعاقبة خلال العقد الماضي هذه الأهداف من خلال تعبئة الموارد المحلية والاستفادة من الخبرة الخارجية ومن مساعدات المجتمع الدولي. ونتيجة لذلك أحرزت منغوليا تقدما حقيقيا في إصلاحاتها السياسية.

وبالنسبة للإصلاحات الاقتصادية، بُذلت جهود كبيرة في تشجيع اقتصاد السوق وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ودفع عجلة الخصخصة وتحسين البنية الأساسية. ولكننا نعترف بأنه ما زال هناك الكثير مما يتعين عمله.

وبالإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بعملية انتقال منغوليا، يشكل موقعها غير الساحلي وظروفها البيئية تحديات أساسية لتنميتها الاقتصادية وأمنها، مما يجعلها من الحالات الرئيسية للضعف الاقتصادي. ولكن لكي تحقق منغوليا أهداف إعلان الألفية فهي في حاجة إلى تسريع تنميتها الاقتصادية. ونظرا لاعتماد منغوليا الشديد على بضع سلع تصديرية ما زال اقتصادها شديد التأثر بالهزات الخارجية وبأحوال التجارة القاسية.

والتجارة تمثل محركاً هاماً للنمو ووسيلة لتطوير التعاون بين الدول. ولكن بسبب الموقع الجغرافي للبلدان غير الساحلية فإنها تجد أنفسها ضعيفة هيكليا عندما يتصل الأمر بالاستفادة المتساوية من تحرير التجارة. ولهذا السبب أقر إعلان الألفية بالاحتياجات والمشاكل الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية البالغ عددها ٣٠ بلداً، ونصفها هي أيضا من أقل البلدان نموا. إذ تنقض تكاليف النقل المرتفعة لصادراتها وارداتها أية ميزة نسبية لديها في التجارة العالمية أياً كانت.

وتبرز الفقرة ١٥٦ من التقرير بشكل بَيّن التحديات التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية. ويؤيد وفدي تأييدا كاملا الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير من أنه

”يفرض ارتفاع تكاليف نقل صادرات البلدان غير الساحلية عبئا اقتصاديا كبيرا على اقتصادات البلدان غير الساحلية يتجسد في تضخم أسعار العناصر الاستهلاكية والعناصر الوسيطة الداخلة في الإنتاج من قبيل الوقود“.

ومع أن وفدي يمكن أن يوافق على الاستراتيجيات الثلاث المقترحة في الفقرة ١٥٧ من التقرير لمواجهة تلك التحديات والمصاعب، وعلى أن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة لقطاع النقل في البلدان غير الساحلية يمكن أن تؤخذ كمؤشر على تحقيق الهدف، فإننا نرى أنه ينبغي بلورة بعض الأهداف أو المؤشرات الإحصائية العملية حتى نتمكن من رصد وتقييم تنفيذ الأهداف بشكل مستمر. وفي ذلك الصدد، يمكن لوفدي، مع وفود البلدان غير الساحلية الأخرى، تقديم بعض المقترحات المحددة إلى الأمين العام.

وكما ذكرت الحكومة المنغولية في مذكرتها التي أرفقت بالوثيقة A/56/606، يعد الفقر إحدى القضايا الأساسية التي تواجهها منغوليا اليوم. وإن ٣٦ في المائة من السكان يعيشون في حالة من الفقر، وهي ظاهرة، لسوء الطالع، واكبت عقودا من الانتقال في بلدنا. وفي الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ٢٠٠٠ ، نفذت حكومة منغوليا برنامجها الوطني لتخفيف حدة الفقر، وذلك بدعم من المجتمع الدولي. وتمثل الهدف الأساسي لهذا البرنامج في وقف الاتجاه المتنامي لانتشار الفقر في بلدنا. وتحقيقا لذلك الغرض، تم تنفيذ أكثر من ١٣ ٠٠٠ مشروع صغير بمشاركة نشطة من المجتمع المدني. وقد أظهر الاستقصاء الوطني الذي أجري في العام الماضي، للأسف، أن مستوى الفقر لم ينخفض في ظل استمرار المصاعب الاقتصادية.

ووفقا للاستراتيجية الحالية للحد من الفقر، التي يجري مواءمتها مع استراتيجيات للنمو وضعت على نطاق

واسع وموجهة نحو السكان وتتسم بكثافة الأيدي العاملة وتحظى بدعم من هذه الاستراتيجيات، تضع حكومة منغوليا نصب عينيها هدف خفض عدد من يعيشون في فقر مدقع بنسبة ٢٥ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٠٥ ، وتخفيض العدد بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥ ،كما يتوخى إعلان الألفية.

وقد عقدت منغوليا العزم على أن تنفذ أهداف إعلان الألفية تنفيذا كاملا. غير أن الموارد المحلية المتاحة لتحقيق تلك الأهداف محدودة. لذا كانت الموارد التمويلية الخارجية مهمة للغاية. ولا يساورنا أي شك في أن استمرار دعم المجتمع الدولي ومساندته – من شركائنا في التنمية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف على السواء – سيبقى عنصرا أساسيا في جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف إعلان الألفية. وعلاوة على ذلك، تأمل منغوليا أن يوفر المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المقبلان دفعة جديدة لبلوغ تلك الأهداف.

وقد خطت منغوليا خطواتها الأولى نحو تنفيذ أهداف إعلان الألفية. وهي ترى تحديات كثيرة في انتظارها في إطار عملية التنفيذ. ومع ذلك، تؤمن منغوليا أنه بالإرادة السياسية والموارد الكافية والاستراتيجية الصحيحة والتعاون يمكن تحقيق الأهداف السامية المتوخاة في الإعلان. كما أن روح الشراكة والمسؤولية المشتركة التي شكلت إعلان الألفية هي عنصر أساسي أيضا في ترجمة الرؤية إلى حقيقة واقعية. وتحقيقا لهذا الغرض، فإن منغوليا مستعدة للتعاون بصورة وثيقة مع منظمات أسرة الأمم المتحدة، وزملائها الأعضاء والمؤسسات المالية والاقتصادية الدولية.

السيد انجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): لم يعالج مؤتمر قمة الألفية مشاكل جديدة، أو يكشف عن تحديات جديدة لم تكن معروفة للجنس البشري حتى الآن. إلا أن ما فعله هو: أن زعماء العالم حددوا أهدافا لتحسين العالم، وذلك في جملة أمور، منها إزالة الحواجز السياسية والاقتصادية التي تقسم عالمنا إلى عالم من يملكون وعالم من لا يملكون. ولقد أثاروا الأمل والثقة من جديد لدى الملايين بأن الفقر والحرمان لن يكون مصيرهم. ومع ذلك، يشير الأمين العام في الفقرة ٨١ من تقريره (A/56/326) إلى الفجوة بين الالتزامات المضطلع بها وتنفيذ تلك الالتزامات. إن الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة هي الخطوة الأولى في عملية تنفيذ الأهداف الواردة في إعلان الألفية. ومن ثم، فمهمتنا هنا هي التماس أنجع السبل والوسائل لتحويل هذه التعهدات إلى واقع. وعلى أية حال، فإن إعلان الألفية يقصد به في المقام الأول تحويل حياة أولئك الذين يعيشون على دولار واحد في اليوم، وأولئك الذين يولدون ويعيشون ويموتون في خضم الحروب، وأولئك الذين يعيشون في أحوال غير ملائمة للبشر.

ووفدي يشكر الأمين العام على التقرير الذي يتضمن الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الألفية الذي هو في مجمله هام ويأتي في حينه ويعالج المسائل بطريقة شاملة. وسأتناول بعضا من تلك المسائل.

لقد أوضح الأمين العام الأمر على خير وجه: ينبغي للمجتمع الدولي أن ينتقل من عصر الالتزامات المجردة إلى عصر التنفيذ. ونعتقد أنه ينبغي لنا أن ننظر، بهذه الروح، في الاستراتيجيات الموصى بها في التقرير. إن ترجمة الالتزامات إلى أعمال من جانب كل الدول الأعضاء هي التي ستؤدي إلى تنفيذ إعلان الألفية، ومن ثم تميزه عن النتائج التي يتمخض عنها الكثير من المحافل الأخرى.

وفي واقع الأمر أن عدد الصراعات قد انخفض في الوقت الذي تزايد فيه عدد اتفاقات السلام. ولكن هذا لا يعني بالضرورة انتهاء الصراعات. فما زالت هناك معاناة

جمة نتيجة للصراعات المسلحة الجارية. وعلينا أن ندرس الأسباب في إطار دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين.

وفي إطار تعزيز سيادة القانون الدولي، خصصت الفترة من ١٩ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ للتركيز على حقوق المرأة والطفل. وكان من المقرر أن يتزامن ذلك الحدث – الدعوة إلى مشاركة عالمية في المعاهدات المتعددة الأطراف والمتصلة بحقوق المرأة والطفل – مع الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن الطفل. وبينما حدد موعد جديد للدورة الاستثنائية، فما زالت المعاهدة مهمة من أجل تعزيز مركز المرأة على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، نطلب إلى الدول الأعضاء أن توقع على المعاهدات الـ ٢٣ المختارة بشأن النهوض بحقوق المرأة والطفل. وقد ثبت أنه عندما تشارك المرأة في كل جوانب الحياة في مجتمعاتها على قدم المساواة، فإنها لا تستفيد فحسب من خلال تمكينها، بل إن المجتمع بأسره يستفيد أيضا.

وتؤيد ناميبيا أهداف الأمم المتحدة فيما يتعلق بحل الصراعات المسلحة. وفي واقع الأمر، علينا أن نتحرك من ثقافة الرد إلى ثقافة المنع. ولا بد لنا الآن أن نعتمد استراتيجية فعالة لحل الصراعات التي تدمي أفريقيا حتى الموت.

والمشكلة لا تكمن في عدم وجود بعثات لتقصي الحقائق وبعثات لبناء الثقة، أو في المساعي الحميدة للأمين العام. إنما العائق الرئيسي يتمثل في أنه يوجد نهج انتقائي في تنفيذ ما يتوصل إليه مجلس الأمن. وينبغي مراعاة هذه المسألة في الاستراتيجيات المقترحة لحل الصراعات المسلحة.

إن حفظ السلام أداة حيوية وجزء لا يتجزأ من جهود مجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين. وعلى مر السنين، أصبح حفظ السلام من مسؤولية البلدان النامية في الدرجة الأولى. فثمانية من أكبر عشرة مساهمين بقوات هم حاليا من البلدان النامية. ماذا يعني هذا عن تمويل عمليات حفظ السلام؟ وعلى نحو أدق، ماذا يسعنا أن نستنتج من ذلك فيما يتعلق بالأعتدة المتوفرة لحفظة السلام؟ وتعتقد ناميبيا إذا أننا فيما نعمل على إصلاح حفظ السلام، ينبغي بجدية معالجة تمويل عمليات حفظ السلام ومشاركة جميع الدول في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبناء السلام جزء لا يتجزأ من حفظ السلام. ونحن نرى أن تدابير بناء السلام يمكنها بالتأكيد أن تيسر العملية الصعبة المتمثلة في تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم.

ومع ذلك، أثبتت التجربة أن بناء السلام أشد فعالية عندما يبدأ مبكرا وعندما ينفذ على أساس الأجل البعيد.

إن موقف ناميبيا من نزع السلاح معروف جيدا، ونحن نرحب بعقد مؤتمر دولي مكرس لنزع السلاح. وينبغي عقد هذا المؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة. وفي حين أن سباق التسلح في الفضاء الخارجي يشكل تهديدات حقيقية، فإن العديد من شعوبنا يعاني من انتشار الأسلحة الصغيرة نتيجة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمتاجرة فيها.

وفي هذا السياق، تؤيد ناميبيا عقد مؤتمر الأمم المتحدة الاستعراضي بشأن تنفيذ برنامج عمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع جوانبه، وذلك في عام ٢٠٠٦.

إن وباء فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لا يزال يصيب منطقتنا ببلواه. فعدد الأيتام بسبب الإيدز آخذ في التصاعد، ومواجهة هذا التحدي أمر صعب. وينبغي لأية استراتيجية ترمي إلى التصدي لهذه الآفة أن تراعي أيتام الإيدز. ونحن نرحب بإنشاء فريق العمل المشترك بين الوكالات المعني بالأيتام

والأطفال الضعفاء، ونأمل في أن يساعد عمله بالفعل على وضع خطط هامة وفعالة لرعاية هؤلاء الأطفال المحتاجين.

ولقد درسنا الأهداف والاستراتيجيات المقترحة في الفرع المتعلق بتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ومن المفيد – بل ومن المفيد جدا – أن تتحول أفريقيا إلى الديمقراطية، ولكن من المفيد أيضا الوقوف إلى جانب البلدان الأفريقية بعد ذلك. فالتحول إلى الديمقراطية ليس غاية في حد ذاته. هذه نقطة حيوية لأننا كثيرا ما نرى بلدانا تنغمس مجددا في نزاعات أهلية بعد الانتهاء من إجراء انتخابات ناجحة. والاستراتيجيات التي اقترحها الأمين العام في مجال بناء القدرات ضرورية. واسمحوا لي أن أشدد على أن هذا الدعم ينبغي أن يكون لأمد طويل مع مراعاة ما تتطلبه كل حالة على حدة. وضروري أيضا أن يقدم دعم فعال إلى آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها.

وفي الفقرة ٢٥١ من التقرير، يذكر الأمين العام أن ٣٣ بلدا من البلدان الـ ٤١ الفقيرة المثقلة بالديون تقع في أفريقيا. لذلك، فان التخفيف من عبء الديون في أفريقيا أمر لا غنى عنه لكي تصبح اقتصادات البلدان الأفريقية قابلة للحياة.

والاستراتيجيات التي اقترحها الأمين العام للتصدي للفيروس/الإيدز في أفريقيا ستكمل، لدى تنفيذها، الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية بذاتها.

وتنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا ينبغي أن يجمع مختلف المبادرات المتعلقة بأفريقيا بغية تكملة تنفيذ الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا.

والجمعية العامة هي الجهاز الوحيد الذي يمكن لأي عضو في الأمم المتحدة أن يشارك في بحث أي مسألة تجري مناقشتها فيه. وهي أكثر جهاز انفتاحا وشفافية في الأمم المتحدة، وينبغي أن تظل كذلك. فعلى سبيل المثال، وفيما نشرع في النظر في مناقشة بنود جدول الأعمال مرة كل سنتين، من الأهمية بمكان أن نتعظ بممارسات مشابهة أجريناها في بعض اللجان الرئيسية التابعة للجمعية العامة. وكون الجمعية العامة، بالنسبة لناميبيا، هي الجهاز الرئيسي التفاوضي والتمثيلي لصنع القرار، فإن ذلك ينطوي على أن مداولاتها للبنود تدل على الوضع الذي هي فيه.

وعملية إصلاح مجلس الأمن لا يمكن أن تستمر إلى أجل غير مسمى. ولا يسعنا أن نكون غير راضين عن التكوين الراهن للمجلس، ونفعل كل شيء للإبقاء على الوضع الراهن. فطرائق عمل مجلس الأمن لا يمكن تحسينها طالما بقي هيكله بدون تغيير. لذلك ينبغي التعجيل في إصلاح المجلس.

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يتألف من ٥٥ دولة عضوا وهو يعمل على ما يرام. وناميبيا توافق على الاستراتيجيات المقترحة للنهوض بعمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومع ذلك، نود أن نشير إلى أن لجان المجلس ذات التوجه الاقتصادي – الإنمائي ينبغي تعزيزها. وإني أشير هنا على نحو خاص إلى لجنة العلوم والتكنولوجيا، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). فهاتان الهيئتان هما من أهم الهيئات فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، وينبغي إذاً للإصلاح الجاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعززهما.

ونرحب بالتنسيق المقترح فيما بين أجهزة الأمم المتحدة، وبحاجة الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها المالية وفقا للميثاق بدون شروط وبالكامل وفي الوقت المحدد. ونوافق أيضا على الاستراتيجيات الرامية إلى كفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.

وناميبيا عضو نشط في الاتحاد المشترك بين البرلمانات، وبهذا نؤيد تأييدا قويا الانخراط المباشر للبرلمانيين في مسائل موضوعية تعالجها الأمم المتحدة.

ولقد أحطنا علما باقتراحات الأمين العام عن تقارير المتابعة، وسنعلق عليها في الوقت المناسب.

السيد عبد الجبار (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يشعر وفد بلادي بالامتنان للأمين العام على تقريره الشامل عن هذا البند. لقد كان القصد من إعلان الألفية المعتمد في أيلول/سبتمبر من العام الماضي تكييف الأمم المتحدة مع الحقائق الجديدة للبيئة العالمية، كي تزيد من استباقها للأمور بغية كفالة أن تستمر أهميتها لجميع أعضائها، ولا سيما البلدان النامية.

إن معظم أهداف الإعلان ليس بجديد. فالعديد منها استمد من النتائج التي خلصت إليها المؤتمرات العالمية التي انعقدت في التسعينات. ومما يؤسف له أنه بسبب الافتقار إلى الإرادة السياسية، لم تجر أي متابعة من الكثير من الدول الأعضاء التي لم تف بالتزاماتها. ولذلك، ينبغي لنا أن نرحب بالدليل التفصيلي الذي اقترحه الأمين العام الآن كمساهمة هامة في تنفيذ هذه الأهداف.

إن التقيد بالقانون الدولي ركن هام من أركان النظام العالمي الجديد الذي سوف يميز القرن الجديد والألفية الجديدة. وفي هذا الصدد، يتسم القبول العالمي بالمعاهدات بأهمية قصوى. وتولي ماليزيا اهتماما كبيرا للمبادرة التي اتخذتها الأمم المتحدة من أجل تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي. وإننا نسلم بأن المعاهدات هي من المصادر الرئيسية للقانون الدولي، ونود أن نعرب عن ارتياحنا لأن الدول تلجأ بصورة متزايدة إلى المعاهدات لتنظيم علاقاتها. ويمكن تعزيز الصبغة العالمية والقوة الملزمة للمعاهدات المتعددة الأطراف عندما يصبح الكثير من الدول التي يتكون منها المجتمع الدولي أطرافا في هذه المعاهدات. ونعتقد اعتقادا جازما بأنه ينبغي في المفاوضات الرامية إلى صياغة المعاهدات، مراعاة آراء أكبر عدد ممكن من البلدان، وينبغي بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى توافق في الآراء، ولا سيما بشأن المسائل الخلافية، مما يمكن من قبولها على الصعيد العالمي.

وما فتئت ماليزيا تضطلع بالتزاماتها الدولية بكل جدية، وبالتالي فإنها تتبع نهجا حذرا بإجراء دراسة متعمقة قبل أن تلتزم بصورة نهائية بأي معاهدة من المعاهدات. وإننا نرحب بالدور الذي يضطلع به الأمين العام كوديعة لأكثر من ٥٠٠ معاهدة رئيسية، ونشيد به على ما يبذله من جهد لتشجيع الدول الأعضاء على الانضمام إلى هذه المعاهدات والاتفاقيات. ويسرنا أن نستجيب له بإيداع ثلاثة صكوك تصديق وقبول في هذه الدورة للجمعية العامة.

كما يسر وفدي أن يلاحظ أن هناك وعيا متزايدا بالدور الذي تضطلع به محكمة العدل الدولية في تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية. ولم يقتصر هذا الدور على المساهمة في تخفيف حدة التوتر بين الدول فحسب، وإنما ساهم أيضا في تعزيز السلام والانسجام فيما بينها، ولا سيما فيما بين الدول المتجاورة. ويجب علينا، في تعزيز دور المحكمة الدولية، أن نجهزها تجهيزا كافيا يمكنها من معالجة الزيادة المثيرة في عبء عملها في السنوات الأخيرة. ومن شأن إعادة تنشيط محكمة العدل الدولية وتعزيزها أن يساهما بالتأكيد في زيادة كفاءتها وتعزيز دورها في توطيد العدل في ظل القانون الدولي.

ويلاحظ وفدي مع القلق أنه بالرغم من نهاية الحرب الباردة، فإن الإنفاق العسكري على الصعيد العالمي قد زاد من مبلغ قُدر بـ ٧٦٢ بليون دولار عام ١٩٩٨ إلى مبلغ ٨٠٠ بليون دولار تقريبا عام ٢٠٠٠. وتدافع ماليزيا بقوة

عن إجراء مزيد من التخفيضات في التسلح، التقليدي والنووي على السواء. وإننا نلاحظ بفزع استعمال أسلحة تقليدية متطورة جدا في كثير من الحروب في البلدان النامية، حتى عندما لا تكاد تتمكن من تحمل تكاليفها.

بيد أننا نعتقد أن الخطر الأكبر الذي يهدد بقاء البشرية هو خطر الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وندعو إلى بذل جهود جدية من أجل التخلص منها. وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، نعتقد بأن الفتوى التاريخية لمحكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها الصادرة في تموز/يوليه عام ١٩٩٦، كانت تطورا إيجابيا كبيرا ومساهمة هامة من المحكمة الدولية في الحملة الرامية إلى نزع السلاح النووي. وإننا مرتاحون لأن تقرير الأمين العام قد أشار إلى هذه الفتوى التاريخية. ومما يؤسف له أن الدول الحائزة للأسلحة النووية لا تزال تتجاهل هذه الفتوى.

وستواصل ماليزيا والبلدان ذات التفكير المشترك بذل الجهود اللازمة لإجراءات متابعة الفتوى في اللجنة الأولى. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة دعوة الأمين العام إلى عقد مؤتمر دولي لتحديد سبل التخلص من الأخطار النووية. كما نؤيد الجهود المستمرة التي يبذلها من أجل كفالة التنفيذ التام لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية وتشجيع عالميتها.

وقد أنجزت ماليزيا تدمير مخزونها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وبالتالي فإنها تكون قد وفت بالتزامها بموجب المادة ٤ من اتفاقية أوتاوا – وهي أول دولة آسيوية تفعل ذلك. ولا نزال ملتزمين بالتوصل إلى فرض حظر عالمي حقيقي على الألغام الأرضية المضادة للأفراد. وما زلنا ثابتين في قناعتنا بأن المعاناة الإنسانية التي تتسبب بها الألغام الأرضية المضادة للأفراد تتجاوز كثيرا فائدتها العسكرية. وما زلنا نأمل ونتوقع أن يكون هناك دفع سياسي أقوى من أجل القبول العالمي بهذه المعاهدة. وندعو جميع الدول إلى أن تنظر نظرة إيجابية في الانضمام إلى الاتفاقية وبذل كل جهد ممكن للوفاء بالتزاماتها بالتخلص من استعمال هذا السلاح غير الإنساني.

وفي مجال حفظ السلام، ترحب ماليزيا بالجهود التي ترمي إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام. كما نرحب بالتعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. بيد أن هذا التعاون مع المنظمات الإقليمية ينبغي ألا يؤدي إلى التنازل عن مسؤولية مجلس الأمن، الذي تتمثل مسؤوليته الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين. وينبغي للأمم المتحدة ألا تتخلى عن هذه المسؤولية التي عهد بها الميثاق لمجرد أن حالة معينة من حالات الصراع هي حالة معقدة.

ولقد أبرزت الأهداف الإنمائية للألفية ٨ أغراض و ١٨ هدفا، وإننا نقدر الجهود التي يبذلها الأمين العام في الجمع فيما بينها. وعلى الرغم من أن وفدي يوافق على أن هذه الأهداف تمثل شراكة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، فإننا نؤكد من جديد أن هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا بموارد مالية هامة. ونحن ندعو البلدان المتقدمة النمو إلى الوفاء بالتزاماتها، وخاصة في تنفيذ هدف تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. وسوف يكون المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي سيعقد في مونتيري، بالمكسيك، العام القادم علامة بارزة لتقييم جدية البلدان المتقدمة النمو في الوفاء بالتزاماتها. كما يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تميز بين المساعدة الإنمائية الرسمية والمساعدة الإنسانية.

وإن العولمة تواكب تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبينما تمضي البلدان المتقدمة النمو قدما بسرعة على الطرق الفائقة السرعة لتكنولوجيا المعلومات

والاتصالات، تُترك البلدان النامية متخلفة عن الركب إلى حد بعيد، مما يؤدي إلى زيادة تهميشها. ويسر ماليزيا أن تلاحظ أن فرقة العمل المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ستبدأ عملها غدا في إطار السعي لسد الفجوة الرقمية، وتعزيز الفرص الرقمية، ووضع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في خدمة التنمية للجميع.

وفي مجال تعزيز حقوق الإنسان، ينبغي لنا أن نكون منفتحين على الأفكار والمفاهيم الجديدة، وأن ندرك تماما أن العالم متعدد الثقافات ومتكافل. ونود أن نعرب عن ارتياحنا لملاحظة حدوث تغييرات أساسية في المواقف تجاه حقوق الإنسان. وهناك حاليا، على سبيل المثال، اعتراف بأن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان لا يقتصر على الدول فحسب وإنما يشمل العناصر التي لا تتمتع بصفة الدولة كذلك. وهناك في الوقت نفسه، اعتراف بأنه عندما تمس الحاجة إلى الاختيار من بين الخيارات الصعبة في عالم معقد، فإن مجموع حقوق الأفراد الذين يشكلون مجموعة ما يجب أن يتقدم على حقوق الفرد ضمن هذه المجموعة.

وما فتئت ماليزيا تؤمن إيمانا قويا بحقوق الإنسان وتتقيد بأحكام الصكوك النافذة لحقوق الإنسان، حتى ولو لم تكن طرفا في بعضها لأسباب تقنية قانونية. وإننا نعتقد بأن التمتع بجميع حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، يشكل الركن الأساسي للسلام والأمن والعنصر الرئيسي في منع الصراعات. ونعتقد بأنه ينبغي السعي من أجل إعمال حقوق الإنسان من خلال اتباع نهج شامل ومتكامل، وبأن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية مترابطة وهي كل لا يتجزأ. أما السعي إلى تحقيق وتعزيز مجموعة واحدة من الحقوق حصرا على حساب الحقوق الأخرى، فيؤدي إلى تفاقم جو التصادم. كما نعتقد بأن المسؤولية عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها داخل البلد تقع على عاتق سلطة الحكومة، في حين أننا نعترف بالحاجة إلى وجود هيئة مستقلة لحقوق الإنسان من أجل القيام برصد التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، يسرنا أن نذكر أن لجنة حقوق الإنسان في ماليزيا قد أدت خدمات جليلة للشعب منذ إنشائها، كما أنها تؤدي وظيفتها بفعالية وباستقلال كامل.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فإنه مما يصيبنا بأكبر قدر من الإحباط أنه بعد مرور أكثر من ثماني سنوات من المناقشة، لا يزال الفريق العامل عاجزا عن إحراز أي تقدم في القضايا الرئيسية، ولا سيما في قضية حق النقض. وإذ كان لنا أن نحرز أي تقدم على الإطلاق، يجب على جميع الأطراف المعنية، وبخاصة الأعضاء الدائمين، أن يظهروا المرونة اللازمة.

ومما يثلج صدر ماليزيا أنه بالموافقة على الجدول المنقح للأنصبة المقررة في العام الماضي، أصبحت الحالة المالية للأمم المتحدة ترتكز على قاعدة سليمة. ويسرنا أن نرى تحسنا في الوفاء بتسديد المتأخرات الحالية والمعلقة، وأن نرى أن تسديد الدول الأعضاء لاشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد يجري على نحو متزايد. وينبغي بذل جميع الجهود لضمان صون الاتفاقات التي جرى التوصل إليها بروح من المرونة والتسوية.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): إن تاريخ الأمم المتحدة مليء بمؤتمرات القمة والإعلانات. فهي تأتي وتذهب. ولا يتغير الكثير. ولذلك، من السهل أن يشكك المرء في كل من مؤتمرات القمة والنتائج التي تسفر عنها. وإذا كنا لا نريد أن تظلل هذه الشكوك مؤتمر قمة الألفية ونتائجه، لا بد أن نبرهن على أن الأمور ستكون مختلفة هذه المرة وأننا سنكون جادين بالفعل في الاضطلاع بأفعال طيبة تلائم كلماتنا الطيبة.

وبطريقة ما، قد يكون سبق لنا أن سلكنا منعطفا جديدا. والدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وثيقة غير عادية من وثائق الأمم المتحدة. فهي لا تنص على مجرد عبارات إضافية. بل تضع مجموعة من الأهداف والمؤشرات القابلة للقياس. ولعل من أكثر فروع الوثيقة فائدة الصفحات من ٧٨ إلى ٨١، التي تنص على ٨ غايات و ١٨ هدفا وأكثر من ٤٠ مؤشرا هاما. والخطوة التالية التي ينبغي أن نتخذها هي أن نضع هذه الأهداف والمؤشرات في موقع على شبكة الإنترنت، وأن تكون لدينا رسوم بيانية وتوضيحية تتضمن خطوطا جلية للاتجاهات تشير إلى نجاحنا أو إخفاقنا في تحقيق هذه الأهداف. وإن فعلنا ذلك، سنكون قد خطونا خطوة هامة نحو تحقيق الشفافية.

ولكن كل هذه الخطوات ستكون صغيرة. والخطوات الكبيرة التي يتعين أن نتخذها هي أن ننفذ بالفعل الالتزامات التي قطعناها في إعلان الألفية. وكما يذكر الأمين العام في تقريره،

> ”معظم الأهداف التي حددها إعلان الألفية ليست جديدة ... وبناء على ذلك فإن ما يلزم ليس إجراء المزيد من الدراسات التقنية أو دراسات الجدوى. وإنما يلزم أن تُبدي الدول الإرادة السياسية للاضطلاع بالالتزامات التي قُدمت فعلا ولتنفيذ الاستراتيجيات التي صيغت بالفعل“. (A/56/326، الفقرتان ٦ و ٧)

وما يذكره الأمين العام صحيح. فليس هناك من جديد في الأهداف أو الالتزامات. ولهذا يكون السؤال لماذا لم ننفذها في الماضي؟

ولكي نضمن ألا تخفق الأمم المتحدة مرة أخرى في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، ينبغي لنا، نحن الدول الأعضاء التي تكوِّن الأمم المتحدة في نهاية المطاف، أن نستكمل الدليل التفصيلي الممتاز الذي وضعته الأمانة العامة عن طريق الاضطلاع بتحليل موضوعي للعقبات التي وقفت في طريق تنفيذ الالتزامات السابقة. ولا يمكن للأمانة العامة أن تضطلع بذلك عوضا عنا. فلا يمكن لأفراد الأمانة العامة أن يوجهوا النقد لأرباب العمل، أي الدول الأعضاء. بل علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نوجه النقد لأنفسنا.

ولكي نشرع في إجراء مناقشة جيدة حول هذه المسألة، نود أن نقترح وجوب التصدي لبعض العقبات. والعقبة الهيكلية الأولى هي أنه رغم كل حديثنا عن الانتماء إلى قرية عالمية واحدة، لا يزال يعوزنا التفكير في البشرية كمجتمع واحد. ويعترف إعلان الألفية بهذا إلى حد ما عندما ينص في الفقرة ٢ على

> ”إننا ندرك أنه تقع على عاتقنا، إلى جانب مسؤوليات كل منا تجاه مجتمعه، مسؤولية جماعية هي مسؤولية دعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على المستوى العالمي“.

والحقيقة المجردة هي أن عددا قليلا من الدول يأخذ هذه المسؤوليات الجماعية مأخذ الجد.

وهناك سبب هيكلي بسيط لهذا. فالدول الأمم تضع مصالحها الوطنية فوق المصالح الجماعية إلى حد كبير. وهذه – مرة أخرى – مجرد نتيجة لأن الزعماء الوطنيين ينتخبون عند وضعهم المصالح الوطنية فوق المصالح العالمية. كما أنهم يفقدون مناصبهم إذا وضعوا المصالح العالمية فوق المصالح الوطنية. وهذه ليست نقطة تجريدية. بل إنها تنطبق على بعض الأهداف المعينة التي وردت في إعلان الألفية.

ولنأخذ، على سبيل المثال، أحد الأهداف الرئيسية لإعلان الألفية، وهو أن نخفض بمقدار النصف، بحلول عام ٢٠١٥، نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم عن دولار في

اليوم. والسبيل الوحيد لزيادة دخل البلدان الفقيرة هو إما المعونة أو التجارة. والمعونة تتدنى، ونعلم أنها لن تزداد في المستقبل القريب. أما في مجال التجارة، فلا يبدو أن هناك أخبارا طيبة أيضا. ومتوسط التعريفة على سلع البلدان النامية أعلى بنسبة ٣٠ في المائة من المتوسط العالمي. فإذا أردنا زيادة دخل البلدان الفقيرة، يجب أن تكون التعريفة على سلعها أدنى بكثير – لا أعلى – من المتوسط العالمي.

فهل هناك سبيل لتفادي هذه العقبة الهيكلية التي تعترض طريق المصالح الوطنية؟ لحسن الحظ أن السبيل موجود، وهو الاعتراف بأن المصالح العالمية تخدم المصالح الوطنية في بعض الأحيان. وهناك مقال ينم عن بصيرة في العدد الحالي من مجلة ''فورتشن ماغازين''، بتاريخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ كتبها الأستاذ جوزيف ستيغليتز، الحائز جائزة نوبل لعام ٢٠٠١. وقد وضع ببراعة عنوانا لمقاله، هو ''يجب أن تفعل مثلما تقول''، وهو عنوان ينبغي في الواقع أن يكون موضوع مناقشتنا اليوم. ويقول الأستاذ ستيغليتز،

> ''إن مكافحة الإرهاب تفهمنا بقوة أننا نتشاطر كوكبا مشتركا وأننا مترابطون وأنه إذا كان لنا أن نعالج مشاكل العالم الجوهرية، فعلينا أن نعمل معا''.

إلا أن الأستاذ ستيغليتز يحذرنا في نفس المقال من أن هناك فجوة ضخمة بين ما تبشر به البلدان المتقدمة النمو وما تمارسه. فعلى سبيل المثال، بينما تعمل تلك البلدان على إجبار البلدان النامية على فتح أسواقها، تحتفظ بأسواقها هي مغلقة أمام كثير من الواردات من البلدان النامية في مجالات معروفة، مثل الزراعة والمنسوجات. ورسالة ستيغليتز بسيطة وواضحة، وهي أنه إذا كان لنا أن نساعد البلدان النامية – ومن الواضح أننا نعلن في الالتزامات التي قطعناها في إعلان الألفية أننا نريد أن نساعد البلدان النامية – فإنه يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تدخل تغييرات حقيقية في سياساتها الاقتصادية. ولكي تحقق ذلك، يجب أن تعترف أولا أنه من مصلحتها الذاتية أن تدعم هذه المصالح العالمية. ومقال ستيغليتز موجود أيضا في موقع شبكة الإنترنت "Fortune.com" وهو جدير بقراءته كاملا.

والعقبة الهيكلية الثانية التي ينبغي لإعلان الألفية أن يتصدى لها هي أن العلاقات الدولية تدفعها اعتبارات القوة، وليست اعتبارات المثل العليا أو العقل أو حتى المنطق. ومرة أخرى، فإن الوسيلة البسيطة لشرح ذلك هي النظر إلى أحد الأهداف والغايات الرئيسية التي نص عليها الدليل التفصيلي. وإحدى الغايات الرئيسية الواردة في صفحة ١٩ هي ''التقليل إلى الحد الأدنى مما ينجم عن الجزاءات الاقتصادية التي تفرضها الأمم المتحدة من آثار ضارة على السكان الأبرياء''. ولتحقيق هذا الهدف، يقترح الدليل التفصيلي أنه

> ''يلزم ... إيجاد آلية دائمة لرصد الجزاءات، لكفالة مزيد من الدقة في توجيه الجزاءات الذكية وفي إنفاذها، ولإبلاغ مجلس الأمن بالمعلومات عن حالات عدم التعاون وعدم الامتثال''. (A/56/326، الفقرة ٥٩)

وفي نفس الصفحة، يتناول الدليل التفصيلي بشكل دقيق أعمال الفريق العامل المعني بالجزاءات والتابع لمجلس الأمن، الذي أنشئ في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

وما لم يشر إليه الدليل التفصيلي فهو أن هذا الفريق العامل كان الموعد النهائي المحدد له لاستكمال تقريره تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أي قبل عام مضى. لقد مر عام، ومن الواضح أن التقرير طال انتظاره كثيرا. وفي بداية كل شهر، نناقش في مجلس الأمن برنامج عمل المجلس. وفي كل شهر تذكّر سنغافورة المجلس بأن التقرير فات موعده. وفي كل

شهر لا يحدث شيء. وفي كل شهر لا نحصل على إجابات تتعلق بالسبب في تأخير صدور تقرير ذلك الفريق العامل حتى الآن. ولا يسعنا إلا أن نخمن السبب وهو: أن مصالح بعض الأقوياء تقف حجر عثرة في طريق استكمال أعمال ذلك الفريق العامل أو أنها تعرقل إنشاء الآلية الدائمة لرصد الجزاءات، وهو الأمر الأكثر أهمية.

ومن المؤسف أننا لا نرى طريقا سهلا لاجتياز هذه العقبة التي تسد الطريق. فقد ساقت اعتبارات القوة العلاقات الدولية أمامها لآلاف السنين، ولن يتغير ذلك بين عشية وضحاها. ولكن لو استطعنا أن نقنع الأقوياء بأن مصلحتهم الخاصة تكمن في مساعدة الضعفاء وذوي الحاجة، فربما تتغير الأمور. وتوخيا للإنصاف نقول إن هناك بشائر أمل تدل على أن ذلك قد يحدث.

ونحن لم نناقش سوى عقبتين ممكنتين تسدان الطريق على أمل إعطاء مثالين يوضحان الصورة. ومقاصدنا بناءة ومن الخطورة بمكان، في الحياة اليومية الحقيقية، أن تنظر إلى الخريطة أثناء قيادتك السيارة، وتتجاهل العقبات التي تسد الطريق فعلا والتي قد لا تظهر على الخريطة. وما زلنا نرى أن أهداف الدليل التفصيلي ممكنة التحقيق. وسأؤيد مشروع القرار الذي يجري إعداده لدعم الدليل التفصيلي. ولكن عندما نبدأ في التنفيذ، ينبغي أن نُبقي أعيننا مفتوحة ونبحث عن العقبات التي تسد الطريق ونسوق سيارتنا بحذر وأمل.

السيد لنغ (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يرحب وفد بيلاروس بمشروع القرار الذي قدمه رئيس الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين بشأن موضوع بند جدول الأعمال الذي نناقشه اليوم. وإننا نشارك الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء التي تكلمت في المناقشة العامة رأيها بشأن الحاجة إلى مواصلة جهود الأمم المتحدة من أجل تنفيذ أحكام إعلان الألفية.

إن الخطى السريعة للتنمية البشرية تعدل دوما من حجم ومضمون المهام التي تنطوي عليها كفالة السلم والأمن والتنمية. ومنذ عام، عند انتهاء القرن وبداية ألفية جديدة، حدد زعماء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة القائمة الأساسية للمهام التي تحتاج لمعالجتها إذا أريد لعالمنا أن يصبح مكانا أفضل. وقد أكدت بيلاروس على الدوام إشادتها بإعلان الألفية. ونحن نعتبره ثمرة باهرة للحكمة الجماعية في المرحلة الراهنة من تطور البشرية.

لقد أجبرتنا أحداث ١١ أيلول/سبتمبر مرة أخرى على استعراض برنامج عملنا وإجراء بعض التصويبات. ولا شك في هذا السياق، أن مكافحة الإرهاب الدولي كظاهرة عالمية وكتهديد للحضارة هي إحدى الأولويات في أعمال الأمم المتحدة. وتوافق بيلاروس تماما في الوقت ذاته على النهج الذي اتخذه الأمين العام كوفي عنان الذي أورده في بيانه الذي أدلى به لدى افتتاح المناقشة العامة في الدورة الحالية. وكما قال، فإن أيا من البنود التي كانت معروضة على الأمم المتحدة قبل ارتكاب الأعمال الإرهابية مباشرة لم تصبح أقل إلحاحا اليوم. فالحق أن ظهور الإرهاب بهذا الحجم الذي لم يسبق له مثيل أكد الحاجة إلى نهج شامل لحل مشكلات عالم اليوم – نهج يستند إلى إعلان الألفية.

ويرى بلدنا أن تقرير الأمين العام الذي يتضمن خطة عمل لتنفيذ أحكام القمة، يتسم بأهمية بالغة. وهذه الوثيقة ذات أهمية خاصة لبلدي نظرا لأن الحكومة تكمل عملها في إعداد برنامج مفاهيمي محلي بشأن كيفية تنفيذ أحكام القمة. وفي اعتقادنا أنه لن يكون في الإمكان أن تصبح هذه الوثيقة، فضلا عن خطة العمل، عملية وممكنة التنفيذ، إلا من خلال التبادل المستمر لوجهات النظر مع أخذ الرؤية الفردية

لكل بلد في الاعتبار فيما يتعلق بعملية تنفيذ الإعلان. ونحن على استعداد لإجراء هذا التبادل لوجهات النظر ونرى أنه، في مرحلة معينة، يكون من المفيد النظر في إنشاء آلية محددة لإجراء هذه المناقشة على أساس مستمر ودوري ورصد تنفيذ قرارات الألفية.

لقد أعلنت بيلاروس مرارا موقفها بشأن بعض المجالات التي دُرست في خطة عمل الأمين العام، سواء في الجلسات العامة للدورة الحالية أو في المناقشة العامة. والمرحلة التي نمر بها تحتم علينا ضرورة اتخاذ خطوات عملية على وجه الاستعجال. ونحن مقتنعون بأننا، بهذه الطريقة وحدها، يمكننا أن نجعل عملية تنفيذ قرارات القمة فعالة، وأن نكشف لشعوب بلداننا الإمكانيات الفريدة المتأصلة في المنظمة في عصر العولمة هذا. وأؤكد للجمعية الشراكة الوثيقة والتعاون عن كثب من بيلاروس في هذا الصدد.

السيد دي ريفيرو (بيرو) (تكلم بالاسبانية): ترحب بيرو باهتمام شديد بالدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية الذي قدمه لنا الأمين العام. ونرى أن هذه المناقشة لا بد أن تتيح لنا التعرف بوضوح على ما نراه نحن الدول الأعضاء أوجه القوة والضعف في الاستراتيجيات ومسارات العمل التي يقترحها الأمين سعيا إلى تحقيق أهداف إعلان الألفية، مع أخذ الحاجة إلى اعتماد وسائل متوازنة وشاملة ومتناسقة ومتكاملة في الاعتبار، وفقا للقرار ١٦٢/٥٥.

وتمشيا مع هذه الروح، أود أن أوضح أن وفد بيرو له رأي مؤيد للدليل التفصيلي بوجه عام، ونحن لا نؤيد الاقتراحات الواردة فيه فحسب، بل أيضا نؤيد كثير من التوصيات الواردة فيه ونعززها ونطبقها.

والواقع أن بلدي قد استكمل قبل أسبوعين تصديقه على الصك الهام الذي ينشئ المحكمة الجنائية الدولية، الذي يمكن دخولها حيز النفاذ من مكافحة الإفلات من العقاب. وقد انضممنا أيضا إلى الاتفاقيات الاثنتي عشرة القطاعية المناهضة للإرهاب. ونحن علاوة على ذلك نعكف على إصدار تشريعات وطنية لتجميد أموال الجماعات الإرهابية وأصولها المالية الأخرى. وقد امتثلنا أيضا للالتزامات الواردة في اتفاقية أوتاوا بالتدمير التام لمخزوناتنا الحالية من الألغام المضادة للأفراد. وواصلنا أيضا النهوض بعملية خفض الإنفاق على الأسلحة في منطقة أمريكا اللاتينية.

وفضلا عن ذلك، يعرب بلدي عن اقتناعه الراسخ بأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان، والحكم الرشيد، والديمقراطية والتنمية البشرية أمور جوهرية لخلق مناخ العدالة والسلام الاجتماعي، لا في بلدي وحده، وإنما في جميع أنحاء العالم. وأود أن أنوه بأن عددا كبيرا من الوفود استرعى الانتباه، أثناء مناقشة حالة حقوق الإنسان في العالم في الأسبوع الماضي، إلى الإرادة السياسية الصلبة لحكومة بيرو على احترام حقوق الإنسان والحريات السياسية، وترسيخ النظام القضائي، وتعزيز مكافحة المخدرات وتوطيد دعائم الاقتصاد في بيرو.

ولا تعني موافقتنا الكاملة على كثير من المقترحات المقدمة لتنفيذ الأحكام الواردة بإعلان الألفية أننا لا تساورنا بعض الشواغل أو أننا ليست لدينا نقاط محددة نعرب عنها.

فالوثيقة يجب ألا تقتصر على الوضوح في إظهار الالتزامات على الصعيد المحلي، بل ينبغي أن تتجلى فيها أيضا جهود محددة وجدية من جانب المجتمع الدولي لتحقيق الزيادة اللازمة في الشفافية والتحسن في الإدارة بالنسبة للاقتصاد العالمي. وينبغي أن ينعكس هذا في النهج المتخذ إزاء البعد الإنمائي لإعلان الألفية. إن الإجراءات المقترحة هي، في هذا الصدد، أبعد ما يكون عن الكفاية في تلبية احتياجات البلدان

النامية. بل إن مجرد الامتثال لأهداف التنمية الدولية الكبرى المحددة في مؤتمر قمة الألفية بحلول عام ٢٠١٥ سوف يتطلب ما قيمته بليون دولار إضافية من المساعدة الإنمائية الرسمية. وستستلزم المساعدة الإنسانية ٤ بلايين دولار أخرى في العام، في حين سيتطلب الوفاء بالخدمات العامة اللازمة على نطاق العالم ٢٠ بليون دولار إضافية في العام.

ومع أن النتائج التي تمخض عنها اجتماع الدوحة المعقود مؤخرا تعطينا أسبابا للأمل، فإنها تثير أيضا بعض الشكوك. فنحن نشعر بالأمل للتقريب بين النظم المتعلقة بحماية الملكية الفكرية وبحماية الصحة العامة. بيد أنه ينبغي ضمان أن يؤدي هذا التفاؤل إلى نتائج ملموسة، وأن نتفادى الإحباطات التي رافقت جولة أوروغواي. فالواقع أن ما يزيد على ١٠٠ بلد من البلدان النامية اليوم، كما أشارت تقارير حقوق الإنسان مؤخرا، عجزت عن تحقيق النمو المستدام في دخل الفرد بها، بعد قضاء أكثر من ١٠ سنوات في عملية تحرير التجارة نتيجة لجولة أوروغواي والتكيفات التي تأثرت بها بلداننا على الصعيد الوطني.

إن نظام منظمة التجارة العالمية المتعدد الأطراف لن يظهر إلى الوجود بدون نظام مالي مستقر، وقد رأينا سلسلة من مشاريع التكامل التجاري تنهار للأسباب المالية وحدها. فلا يمكن للتجارة أن تعمل في عالم يعاني من عدم استقرار مالي. ولهذا السبب يجب أن نضاعف ما نبذله من جهود لكفالة أن يحقق المؤتمر الدولي لتمويل التنمية نتائج ملموسة. ولا نملك أن تفوتنا هذه الفرصة السانحة للتضافر على معالجة ما يتسم به النظام المالي من عدم الاستقرار في الوقت الراهن. ويجب أن نكفل استقرار النظام المالي، وإلا فلن تترجم نتائج الدوحة أبدا إلى واقع.

وأدهشتنا أيضا الطريقة العامة التي يتناول بها تقرير البرنامج التفصيلي تنفيذ الأهداف. وكنا نفضل أن نرى قدرا أكبر من التحديد في الاستراتيجيات المقترحة، وتوجيه نداءات أكثر تحديدا لتحقيق الأهداف الموضوعة في مؤتمر قمة الألفية، بما فيها الأهداف المرتبطة بتعزيز دور الجمعية العامة والإصلاح الواسع النطاق لمجلس الأمن. ونرى أن هناك فجوة كبيرة بين صياغة الأهداف وتنفيذها، وافتقارا كاملا للتوجيه فيما يتعلق بالطرائق والإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب منظومة الأمم المتحدة بكاملها، بما فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية.

وفي هذا السياق، أود الإشارة إلى أن القرار ١٦٢/٥٥ يدعو الوكالات المتخصصة والمؤسسات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية إلى تعزيز أنشطتها وبرامجها واستراتيجياتها المتوسطة الأجل وتعديلها، مع التسليم أيضا بأن تنفيذ أحكام إعلان الألفية المتعلقة بالقضاء على الفقر سوف يتطلب موارد إضافية.

ويود وفدي أن يعرب عن تأييدنا التام للالتزام الواضح في هذه الوثيقة بخفض الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى. بيد أننا نرى أن عملية تحويل الالتزامات الدولية إلى خطط عمل وطنية تقع ضمن اختصاص الحكومات دون غيرها، وتقع على عاتق الحكومات بالتالي المسؤولية الرئيسية عن الحد من وطأة الفقر على الصعيد الوطني.

ونرى أن المؤشرات أدوات مفيدة لتقييم درجة تحقق الأهداف. وسيكون من المفيد أن ندرس استخدام هذه المؤشرات فيما يتعلق بمجالات إعلان الألفية الأخرى. بيد أننا نلاحظ فيما يتعلق بالهدف ٨، الوارد وصفه في مرفق الخطة التفصيلية، أن الأمر يتطلب قدرا أكبر من الدقة ومزيدا من الأعمال التحضيرية بشأن المؤشرات، مما يجعل في الإمكان مثلا قياس التقدم بالنسبة إلى القدرة على تحمل الدين الخارجي الطويل الأجل. غير أن من الضروري تماما

ألا تشوه المعلومات الناقصة هذه المؤشرات وأن تنبثق عملية اختيارها وتحديدها عن مشاورات مباشرة مع الدول الأعضاء.

علاوة على ذلك، يود وفد بيرو أن يؤكد مرة أخرى ما تعلقه بيرو من أهمية على الحرب على المخدرات وضرورة إبرازها وتحديدها بوضوح في الخطة التفصيلية الرامية إلى تنفيذ إعلان الألفية. وقد بذل بلدي جهودا متسمة بالإصرار في هذا الصدد، ونرى أنه لا غنى عن الدعم الدولي لبرامج التنمية البديلة، وفقا لمبدأ تقاسم المسؤولية.

ختاما، فيما يتعلق بالإشارة الواردة في الفقرة ١٣٦ من التقرير إلى توزيع المساعدة الإنمائية الرسمية، نرى تمشيا مع توصية تقرير زديّو أنه ينبغي توزيع المساعدة المقدمة لأغراض التنمية على أساس معيارين. الأول مدى الفقر في كل بلد، وهو أمر يجب قياسه بشكل محدد وموضوعي، لا على أساس المعايير المشار إليها في التقرير، أي احتياجات البلدان، لأن ذلك يشكل متغيرا خاضعا لأحكام شخصية. والمعيار الثاني، مدى التزام كل بلد بالحد من وطأة الفقر.

ختاما، نرى أن الخطة التفصيلية الرامية لتحقيق إعلان الألفية وثيقة مفيدة، ولكنها بحاجة إلى تحسين على ضوء ما تبديه الدول الأعضاء من ملاحظات. ونرى أن هذه المناقشة سوف تعين في هذا الصدد، وأن هذا الموضوع في المستقبل ينبغي مناقشته في بداية دورات الجمعية العامة بالنظر إلى أهميته.

السيد روزنثال (غواتيمالا) (تكلم بالاسبانية): أردنا أن نشارك في هذه المناقشة، ولو على نحو موجز، لسببين. الأول هو أهمية الموضوع. فالموضوع الذي نحن بصدده هو بمثابة برنامج أولوياتنا لعقود قادمة. وأتكلم في هذا السياق بالنيابة عن مجموعة بلدان أمريكا الوسطى. والثاني، وفي إشارة أقرب إلى أن تكون شخصية، لأنني حظيت بشرف العمل مع زميلي ممثل نيوزيلندا، تحت قيادة رئيس الدورة الرابعة والخمسين، بمثابة ميسِّر مشارك لمشروع الوثيقة التي صارت في نهاية المطاف إعلان الألفية. لذا، فإنني أهتم اهتماما خاصا بهذا الموضوع – وهو اهتمام يمزج بين أمور تكتسي أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل البشرية والاهتمامات الأكثر اتساما بالطابع الدنيوي، والنابعة من انخراطي في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة.

عندما اجتمع رؤساء دولنا وحكوماتنا هنا في نيويورك قبل أكثر من عام بقليل، كان هدفهم الشامل تحقيق عالم أفضل يكون أكثر أمانا وأكثر رخاء وأكثر ديمقراطية وأكثر مسؤولية فيما يتعلق بقضية الاستدامة. أما اليوم، فلا نستطيع أن نجزم بأننا أحرزنا تقدما في تحقيق هذا الهدف؛ بل العكس هو الصحيح. فالاقتصاد العالمي تبدو عليه بوضوح أعراض الكساد. والأحداث التي وقعت في بلدنا المضيف يوم ١١ أيلول/سبتمبر أضفت على جميع أنشطتنا شيئا من عدم اليقين. غير أننا يجب أن نثابر لأن إعلان الألفية يجسِّد هدفا طويل الأجل يتضمن أهدافا محددة وناجعة ويمكن تحقيقها. إنه ليس مجرد إعلان آخر. فقد اتفقنا جميعا على أن إعلان الألفية وثيقة لها مغزى تاريخي، وأننا جميعا ملزمون بها فرادى وجماعات.

لذا، فمن الأهمية بمكان أن نستمر في بلورة خطة العمل اللازمة للوفاء بالالتزامات الواردة في الإعلان والتي لُخصت بكل بلاغة في مرفق التقرير الذي قدمه لنا الأمين العام في الوثيقة A/56/326، والذي نعتبره خطوة في هذا الاتجاه. ونحن ندين بالامتنان للأمين العام على إعداده.

الملاحظة الأولى التي أود أن أدلي بها هي أن الجمعية العامة ربما تكون قد أخطأت في طلبها، بالقرار ١٦٢/٥٥، إعداد ''خطة تفصيلية''، لأن إعلان الألفية في حد ذاته،

كما يرى وفد بلادي، يشكل هذه الخطة التفصيلية، وما نسعى إلى الوصول إليه الآن هو على وجه التحديد معرفة طريقة تنفيذ هذه الخطة. وبعبارة أخرى، إذا كانت العملية التي ننخرط فيها حاليا قانونية في طبيعتها، فسيكون الإعلان بمثابة نظام أساسي، بينما تكون الوثيقة المعروضة علينا بمثابة لائحة تنظيمية. وأنا أشير إلى هذه النقطة لأن تعليقاتنا على هذه الوثيقة تتسق مع هذا التفسير.

ومن هذا المنطلق، نعتقد أن الوثيقة لا تحرز فحسب بعض التقدم في تحديد معالم استراتيجيات يمكن أن تجعل المبادئ التوجيهية الواردة في الإعلان أكثر تحديدا، بل إنها أيضا تربطه بشيء يذكرنا به التقرير: وهو الطبيعة المتكاملة والمترابطة للأعمال الفردية التي تشكل جزءا من النُّهُج التي ينادي بها كل من إعلان الألفية والتقرير. وهذه الوثيقة، بإدراجها في كل فرع من فروعها فقرة بشأن الاستراتيجيات الرامية إلى إحراز تقدم، فيما يتعلق بالهدف المنشود، توفر مبادئ توجيهية ملموسة تمثل دون شك خطوة في الاتجاه الصحيح. ونجد من المفيد أيضا أن يرد في كل فرع من فروع التقرير تقييم للحالة يصف المكاسب التي تحققت وأوجه القصور التي تم التعرف عليها في تنفيذ كل هدف من الأهداف التي حددت لرؤساء دولنا.

وهذه الوثيقة لها ميزة أخرى، هي أنها تذكرنا بالطابع عبر الوطني لكل الأنشطة البشرية تقريبا. وهذا راجع إلى أن الأهداف تتضمن دائما التزامات يُضطلع بها على صعيد كل بلد على حدة – وغالبا على صعيد كل مجتمع، والتزامات أخرى تُعتمد في المجالات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية. وهذا يذكرنا بالإمكانات الضخمة الكامنة في التعاون الدولي، وهو الدعامة الأساسية التي تقوم عليها منظمتنا، ويذكرنا، في إطارها، بالإمكانات الهائلة المتأصلة في تشاطر ''أفضل الممارسات'' في مختلف مكونات الدليل التفصيلي.

إلا أن الوثيقة قد تكون معيبة إلى حد ما في معالجة وسائل تنفيذ الاستراتيجيات المقترحة. فمن المؤكد أنه لا يمكن أن يختلف اثنان على أمنيات مثل تعزيز التعاون أو مساعدة الدول في الوفاء بالتزاماتها، أو العمل من أجل الحصول على الموارد. غير أني أقول إن الوثيقة، بشكل عام، لا تذكر على وجه التحديد السبل التي تمكِّن من بلوغ هذه الغايات.

هذه السمة تنطبق أيضا على الفرع الثالث المتعلق بالتنمية والقضاء على الفقر. فالسرد الوارد في الفقرات ٨٦ و ٩٠ و ٩٢ و ١٠٣ لاستراتيجيات تخفيض الفقر يبدو غاية في الضعف، وبخاصة في ضوء وفرة الالتزامات وخطط العمل التي اعتمدت أصلا، بما فيها تلك التي تمخض عنها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وعملية كوبنهاغن زائدا خمسة. ومن قبيل التناقض أن أحد أكثر الفروع تفصيلا، نسبيا، يتناول مسألة تمويل التنمية في الفقرات من ١٢٩ إلى ١٥٠. والمفارقة هنا هي أن الفرصة ستتاح لنا، في هذا المجال بالتحديد، لتطوير أفكارنا في المستقبل، بما في ذلك عندما نجتمع في مونتيري بالمكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢.

وفيما يتعلق بمسار المستقبل، تساورنا بعض الشكوك حول استصواب أن يقدم الأمين العام تقريرا سنويا – بمعزل عن تقريره السنوي عن أعمال المنظمة – يبين ما أُحرز وما لم يُحرز في الوفاء بالتزامات إعلان الألفية، كما هو مقترح في الفقرة ٣٠٥ من الوثيقة. وإذا كان الإعلان ذاك دليلنا التفصيلي، فسيكون من المستصوب فعلا للتقرير السنوي أن يحلل عمل المنظمة، وبالتحديد من منظور القرارات التي اتخذها رؤساء دولنا وحكوماتنا. وهذا الموضوع، رغم أننا لا نرغب في الإصرار عليه، يحملنا على التفكير في جدوى الاكتفاء بقرار موحد. كما أننا من ناحية أخرى، ليست لدينا أية اعتراضات أساسية على قائمة المواضيع المقترحة في الفقرة ٣٠٦، والتي من شأنها أن تمكِّن

من إيجاد توازن بين الطبيعة المتكاملة والمتداخلة للالتزامات المنصوص عليها في الإعلان، والاهتمام الذي يمكن تركيزه في كل سنة على موضوع بعينه.

أخيرا، ثمة عيب طفيف آخر نلحظه في التقرير – وهو أمر يسهل تفهمه حيث أن هذه هي طبيعة أي تقرير تقدمه الأمانة العامة إلى الدول الأعضاء – وهو أن التقرير في تعرُّضه للفرع الثامن من الإعلان، يتحاشى أهم القضايا الشائكة المتعلقة بتعزيز الأمم المتحدة. وهذا يُحدث ثغرة في التقرير، حيث أن تحقيق الأهداف المحددة في الإعلان يقتضي، جدلا، تحسين النظام الذي يحكم منظمتنا. وقد أشرنا إلى هذه النقطة في ثلاث مناسبات على مدى الشهرين الماضيين. كما أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر سلطت الضوء على ضرورة لا مفر منها كنا ندركها طوال الوقت، ألا وهي أن الأوان قد آن للوفاء بالالتزام الوارد في الفقرة ٣٠ من إعلان الألفية، وبالذات فيما يتعلق بالجمعية العامة والإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

خلاصة القول إننا نعتبر الوثيقة A/56/326 تكملة مفيدة لإعلان الألفية من حيث أنها توجه مجمل أنشطتنا في هذه المنظمة وتعطيها تماسكا واتساقا. وكما توضح الوثيقة ذاتها في الفقرة ٤ فإنه ''يمكن أن يؤدي اتخاذ نهج منسق إلى نتائج أكثر بكثير من مجموع أجزائه''. لذلك نرى أن التقرير يتيح لنا توجيها هاما لعملنا في هذه الدورة وفي الدورات اللاحقة أيضا.

السيد ربغي (بوتان) (تكلم بالانكليزية): لقد كان مؤتمر قمة الألفية حدثا بارزا في الأمم المتحدة، إذ أكد رؤساء دولنا وحكوماتنا من جديد الأهداف الدولية التي نوقشت في عدة مؤتمرات عالمية عقدت خلال عقد التسعينات. واتخذوا موقفا حاسما بشأن قضايا تخفيف حدة الفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وغير ذلك من القضايا الأساسية المتصلة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقدموا أُطُرا زمنية محددة لتنفيذ الأهداف العديدة التي تناولوها في مناقشاتهم. ومن ثم فإننا نعتبر إعلان الألفية بمثابة ولاية محكمة من قادة العالم إلى الأمم المتحدة.

وضمنت الجمعية العامة من جانبها أن إعلان الألفية لن يصبح مجرد حدث يضيع في حوليات منظمتنا. فمن خلال قرارها ٥٥/١٦٢، كفلت القيام بالمتابعة الضرورية التي تشمل إعداد دليل تفصيلي من جانب الأمين العام. وقد درس وفد بلادي هذه الوثيقة، ويود أن يثني على الأمين العام لإعداده تلك الوثيقة القيِّمة الموجهة نحو تحقيق أهداف. ونفهم الصعوبة الكامنة في إعداد مثل هذا التقرير، لأنه يغطي من الناحية العملية جدول أعمال الأمم المتحدة بأكمله، ويشمل كل أجهزة الأمم المتحدة، ووكالاتها المتخصصة، والهيئات المنتسبة لها، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز.

وطلب الأمين العام من الدول الأعضاء أن تترجم خطبها إلى أعمال وإجراءات ملموسة. والواقع أن هذا هو ما نحتاج إليه الآن. فالأهداف الدولية لا يمكن أن تتحقق من فراغ. لا بد من أن تقوم جميع البلدان باتخاذ إجراءات ملموسة، تمشيا مع التزاماتها، والأهم من ذلك باعتبارها أعضاء مسؤولين وحريصين في المجتمع الدولي.

إننا نحتاج إلى مواقف إيجابية وإرادة سياسية حازمة لحسم صراعات استمر بعضها عشرات السنين. والواقع أننا عندما ندرس تلك الصراعات نجد أن بعضها قد فقد أو بدأ يفقد أهميته، لا سيما في إطار عالم متزايد الترابط. وتؤدي العولمة ودمج المجتمعات والاقتصادات إلى نشوء القرية العالمية. وقد يصبح النهج الأبعد نظرا أمرا ممكنا الآن مع تمتع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأسبقية على الهيمنة السياسية والسيطرة الإقليمية. وإذا نظرنا إلى هذه المسائل في

إطار العولمة والترابط، فإننا نبدأ نلاحظ بصورة متزايدة العناصر الأساسية للحلول اللازمة للمشاكل، وهذه العناصر آخذة الآن في التجمع فيما نأمل.

ويدرك وفد بلادي بقوة الآثار الناجمة عن الهجمات الإرهابية التي وقعت في الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر. وقد كان لهذه الأحداث آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية على نطاق عالمي. وكان الاقتصاد العالمي قد بدأ في الانكماش قبل تلك الأحداث. كما أن دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لسنة ٢٠٠١ كانت قد خفَّضت معدل النمو المتوقع للناتج العالمي الإجمالي في عام ٢٠٠٢ إلى نحو ٢,٥ في المائة. وبعد وقوع تلك الهجمات الإرهابية، خفِّض هذا الرقم إلى ١,٤ في المائة. ويؤدي النظر إلى هذه الصورة العامة للاقتصاد العالمي بالاقتران مع حالة الاقتصادات الوطنية والإقليمية إلى إعطائنا صورة قاتمة. والواقع أن هذه الصورة تزداد سوءا بالنسبة للبلدان النامية. إن الانتعاش سوف يأتي، ولكن السؤال هو متى سيحدث هذا وما هو معدل سرعة حدوثه. ومع ذلك يظل هناك دائما الخطر من أن يرفع الإرهاب رأسه القبيح ويعطل المسيرة الطبيعية لعملية التنمية مرة أخرى.

وبينما نحاول في السنوات القادمة تنفيذ واستعراض نتائج القرارات الدولية، سيكون بوسع الجمعية العامة أن تدرك أين يقف المجتمع الدولي في تنفيذ أهداف القمة. ومن الواضح أن تحقيق التقدم في هذا الخصوص يتوقف على الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بما في ذلك المجتمع المدني. ونظرا لأن القيود على الموارد كانت عائقا رئيسيا يعرقل تنفيذ الأهداف المتوخاة فسيتعين على البلدان متقدمة النمو ومؤسسات بريتون وودز، بما في ذلك المصارف المالية الإقليمية أن تجدد أنشطتها.

وفي إطار تنفيذ أهداف إعلان الألفية، يعلق وفد بلادي أهمية خاصة على تخفيف حدة الجوع والفقر وعلى المعالجة الفعالة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأوبئة بما في ذلك الملاريا والسل. ويأتي مباشرة في أعقاب هذه القضايا الحيوية التي يتوقف عليها حياة أو موت العديد من سكان كوكبنا إنقاذ بيئتنا من الكوارث المحدقة بها.

ويؤكد الأمين العام على أن القضايا الملحَّة التي كانت تواجه المجتمع الدولي قبل هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية ما زالت موجودة بشكل واضح. فهي لم تتراجع، ولا يمكن تقليل الاهتمام الذي نوليه لها. والواقع أن التحدي الماثل أمام المجتمع الدولي هو أن يستجمع الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ إعلان الألفية بقوة أكثر من أي وقت مضى، على الرغم من الحرب التي تُشن ضد الإرهاب الدولي.

وفي هذا الإطار، فإن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سينعقد في المكسيك في العام القادم سيكون محفلا هاما، بل وحاسما، حيث يمكن أن تبرز فيه الإرادة السياسية للمجتمع الدولي لتنمية أهداف إعلان الألفية. ويرى وفد بلادي إنه لا بد من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة، ولا بد أيضا من التشديد على ذلك النوع من التمويل، لا سيما عندما يتعلق الأمر بأقل البلدان نموا. وينطبق ذلك، بالمثل عندما يتعلق الأمر بالتصدي لآفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك بتحقيق هدف خفض أعداد الذين يكافحون الآن من أجل البقاء بأقل من دولار في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.

ونحن، في بوتان، بذلنا كل المحاولات الممكنة لتنفيذ عملية تنمية مستدامة محورها الإنسان. وحافظنا على غاباتنا وحَمينا بيئتنا. وسوف يتواصل هذا النهج ويتعزز في

المستقبل. وفي هذا الإطار، نرى أن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي سيعقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا سيكون حدثا هاما آخر يُنظر خلاله في العديد من الأهداف التي حددها إعلان الألفية.

أخيرا، عندما يتعلق الأمر بالنظر في التقدم المحرز من عام إلى عام آخر فيما يتعلق بإعلان الألفية، فإننا نتطلع إلى التقارير الدورية عن الحالة التي يقدمها الأمين العام. إن ما نحتاج إليه بشدة الآن هو أن نترجم العبارات الطنانة والالتزامات المتعهد بها إلى أعمال. ووفد بلادي على ثقة بأنه بازدياد التعاون، مع عملية العولمة وحدوث زيادة واضحة في استعداد الدول الأعضاء للاتحاد من أجل خدمة هذه القضية المشتركة، سيتمكن المجتمع الدولي من التصدي للتحديات التي تنتظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.